جامعة محمد خيضر بسكرة
العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الانسانية
فرع التاريخ
التخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم :

إعداد الطالب:
أمينة جلالي **سناء العشي**

يوم : 2022/06/27

الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال المأساة الوطنية (1990-2000)

لجنة المناقشة:

رضا حوحو	أ. مح أ	محمد خيضر	مقرر
بلنادي الطاهر	أ . مح أ	محمد خيضر	رئيس
عبد المالك الصادق	أ. مح ب	محمد خيضر	مناقش

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾
[النمل :19]

إن الحمد لله أولا وأخيرا على ما وفقتني إليه في إنجاز وإنهاء هذا العمل، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وجزيل نعمه.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل والقدير الأستاذ "رضا حوحو" بما وجدت فيه من روح العالم الجليل الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وما قدمه لي من عناية ومساندة واهتمام بتوجيهاته القيمة الموضوعية. حيث كان القدوة الحسنة والمثل الأعلى، والذي لم يبخل علي بنصائحه، فجزاه الله خير جزاء.

وجزيل الشكر للأستاذ الذي قدم لنا يد العون والمساعدة لإعداد هذا الإنجاز الأستاذ "عاشور عبد الكريم".

وإلى كل الذين آمنوا أن العلم يرفع بيوتا لا عمدا لها... وأن الجهل يهدم بيوت العز والشرف.

إهداء

قال الله تعالى: ﴿ **وقضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا** ﴾

اهدي ثمرة جهدي إلى من عطف علي ورباني وبارك لي خطايا في مساري التعليمي

وإلى من ضحى بماله وبكل ما يملك لتوفير الراحة والسعادة وإلى من أحسن تأديبي

وعلمني حب العلم أبي العزيز حفظه الله لي.

وإلى من سهرت على رعايتي وتعبت من أجلي إلى قرة عيني أمي الحبيبة التي كانت سندا وعونا فصارت عنوانا لنجاحي وتاجا ينير رأسي ورافقتني طوال هذه الفترة للصعود إلى هذه القمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله لي الذين قدموا لي دعما كبيرا، دون أن أنسى زميلتي التي كانت السند والدعم لي في أوقات الشدة كما في أوقات الرخاء "بسعود ليندة".

العشي سناء

إهداء

أهدي بذرة مستقبلي وثمرة نجاحي إلى من قال فيهما بعد بسمالله :

﴿ و**قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا** ﴾

إلى من كان دعاءهما لي ورضاهما سر نجاحي وتوفيقي والدي الله يحفظهما لي.

وإلى من جعل العلم منهل رجائي وإلى من زرع حب العلم في نفسي وشق لي سبيلا من سبل حياتي

أهدي نجاحي إلى أبي أطال الله في عمره

وإلى كل عائلتي التي ساندتني في مساري الدراسي.

وبالأخص عمتي "جلالي فايزة"

وإلى صديقتي في مساري الدراسي رفيقة الدرب "سناء العشي"

جلالي أمينة

مقدمة

عرفت الجزائر بعد إلغاء المسار الإنتخابي في بداية التسعينات على أزمة أمنية متعددة الأبعاد وإعلان حالة الطوارئ، واضطرابات شاملة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذه الأخيرة التي كان لها مسارات عدة أثرت على كل الجوانب الأخرى (الإنفاق العام على برامج السياسات العامة، اضطرب البنية الاقتصادية نتيجة حل الشركات العمومية المفلسة عجز تمويلها كانعكاس لإفلاس الخزينة العمومية)، وغيرها من التحديات التي تعود هي الأخرى إلى تراجع النفط في الأسواق العالمية.

لقد كان للأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية تأثيرا كبيرا على الواقع الاجتماعي السائد في البلاد وهو انتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة وتراجع القطاع الصحي والتعليمي للبلاد وانخفاض المستوى المعيشي، مما أدى إلى ظهور إصلاحات اقتصادية جديدة في المنظومة الحكومية والتي أفشلت هي الأخرى التحديات السياسية والاقتصادية رغم كل تطورات التي جاءت بها السلطات الحكومية من أجل النهوض باقتصاد وهو ما يعرف باقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر العالمي، رغم الفساد الذي عم البلاد عامة والسياسة خاصة.

وعلى هذا الأساس جاء موضوعنا موسوم بـ: (الأوضاع الاقتصادية للجزائر إبان المأساة الوطنية)

- **أسباب اختيار الموضوع:** انقسمت هذه الأسباب إلى ذاتية وأخرى موضوعية:

أسباب ذاتية: والتي تنطلق من تخصص الطالبتين (تخصص تاريخ) يدخل قمنا اهتمامها للموضوع.

أسباب موضوعية: والتي تنطلق من محاولة البحث في تأثير المأساة الوطنية والاستقرار الأمني والسياسي على الجانب الاقتصادي نظرا لقلة الدراسات التي بهذا البعد (الأوضاع السياسية الاقتصادية).

حيث كثيرا ما وجدت أغلب الدراسات التي تركز على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعيدا على هذا الربط الذي تخص به الدراسات وتركز عليه.

أهمية الموضوع: نظرا لارتباط التطور الاقتصادي للبعد الأمني والاستقرار السياسي جاءت أهمية هذه الدراسة لتوضح ما يلي:

- أهمية العوامل السياسية وحالة اللااستقرار وتحقيق الأمن والاستقرار من مطالب التنمية في رفع مؤشر حالة النمو والتنمية الاقتصادية في أي دولة، والجزائر كغيرها من الدول عرفت تحديات أمنية خلال المأساة الوطنية كان لها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على مجرى السياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة فالعلاقة بين الاستقرار السياسي والأوضاع الاقتصادية تجعل من هذه الدراسة تهتم بتحليل هذه الرابطة المفصلية.

ولهذا من خلال دراستنا للأجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة الأوضاع الاقتصادية إبان المأساة الوطنية في الجزائر، والتي من خلالها قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول محورية وخاتمة بالإضافة إلى ملاحق جاءت

كتدعيم لنتائج البحث لتختم عملنا هذا بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة في إنجاز تطورات هذا البحث.

أما المقدمة فلقد جاءت مشتملة على الإشكالية والمنهج وكل المراحل التقنية التي مرت بها الدراسة، أما الفصل التمهيدي فقد خصصناه لرصد الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبيل المأساة الوطنية، وجاء مقسما إلى ثلاث عناصر، العنصر الأول: انهيار أسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، لتناول في العنصر الثاني أبرز المخططات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر في الثمانينات، لنخصص العنصر الثالث في نشاطات القطاع الصناعي والزراعي قبيل المأساة الوطنية، لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الأول، حيث جاء موسوما بـ: الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر إبان المأساة الوطنية، والذي قسمناه إلى عنصرين، الأول الواقع الاقتصادي الذي تكلمنا فيه حول الأزمة النفطية والاستثمار المحلي والأجنبي وتراجع العملة الوطنية. أما الفصل الثاني بعنوان الواقع الاجتماعي قسمناه إلى عنصرين وتناولنا فيه الفقر والبطالة والصحة والتعليم، وننطلق إلى ثاني مرحلة لهذه الدراسة تحت عنوان: أهم الإصلاحات السياسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري خلال المأساة الوطنية وفيها تناولنا أهم الإصلاحات التي جاءت بها الحكومات السياسية خلال المأساة، وهي إصلاحات " مولود حمروش" و"بلعيد عبد السلام" والمرحلة الإنتقالية. أما الفصل (نتائج المأساة الوطنية على الاقتصاد الجزائري) فهو خاتمة فصول هذه الدراسة حيث قسمناه إلى ثلاثة عناصر تناولنا فيها أهم النتائج الاقتصادية التي ترتبت على المأساة الوطنية التي كانت تعيشها الجزائر وهي نتائج تعلقت بالمؤسسات الاقتصادية وأخرى تعلقت بظهور طوارئ جديدة على الاقتصاد الوطني مثل: ظاهرة الخوصصة وظاهرة الانفتاح على السوق الحرة وكذا انتشار الفساد الذي شكل مظهر عام لكل المؤسسات الإدارية والاقتصادية للجزائر.

أما الخاتمة فجاءت متضمنة لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تحليل الأوضاع الأمنية وحالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي مختلف تأثيراتها على باقي الأوضاع في النظام السياسي في الجزائر.
- محاولة الإطلاع إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي من حيثيات وأسباب إبان المأساة الوطنية.
- الوقوف على أهم الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض على الاقتصاد الجزائري من خلال المأساة الوطنية.
- الوقوف على أهم النتائج والانعكاسات التي ميزت نموذج الجزائر في بعده الاقتصادي ومسارات لإصلاح الاقتصاد في ظل عقبات وتحديات الوضع الأمني واللاإستقرار السياسي من خلال المأساة الوطنية.

الإشكالية الدراسية: نحاول من خلال دراستنا لذا الموضوع معرفة الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال المأساة الوطنية، وأهم ما تعرضت له البلاد في فترة التسعينيات وتأثير الجانب

الأمني والسياسي عليها ومنها قمنا بطرح التساؤل الآتي: كيف كان مسار الأوضاع الاقتصادية في ظل تدهور الحالة الأمنية ونتائجها خلال المأساة الوطنية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية: وللإجابة على هذه الإشكالية التي تم تقسيمها إلى تساؤلات فرعية منها:

- ما هي أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل المأساة الوطنية؟
- ما هي أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال المأساة؟
- وما هي أهم النتائج والانعكاسات إبان المأساة الوطنية على المسارات الاقتصادية في الجزائر؟

المنهج: المنهج الذي اعتمدناه من خلال مسارنا الدراسي هو المنهج التاريخي الذي يقوم على رصد وتتبع مسارات مراحل تاريخية معينة، ويظهر ذلك في بحثنا أثناء التطرق إلى الأوضاع الأمنية والسياسية خلال فترات زمنية معينة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في سرد ووصف بعض التطورات التي شهدتها الأوضاع المختلفة في الجزائر، كما اعتمد البحث أيضا على المنهج التحليلي الذي يساعدنا في إنشاء العديد من الجداول والمصادر والمراجع والإحصائيات التي تم تحليلها.

الصعوبات: تعرضنا خلال التطرق إلى دراستنا حول الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال المأساة الوطنية صعوبات أخذت منا الوقت الكثير وتمثلت طبيعة الموضوع الاقتصادي وقلة المصادر والمراجع التاريخية فيه، زيادة على أن الفترة مدروسة لازالت تتميز بالحساسية وبقلة الدراسات التاريخية فيه.

الخطة:

الفصل التمهيدي:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل المأساة الوطنية (1980-1990):

أولا: الأزمة النفطية.

ثانيا: المخططات الاقتصادية.

ثالثا: نشاطات القطاع الصناعي والزراعي.

انعكاس الوضع الاقتصادي على المجتمع:

أولا: البطالة.

ثانيا: الفقر.

ثالثا: الصحة والتعليم.

الفصل الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي إبان المأساة الوطنية في الجزائر (1990-2000):

1- الواقع الاقتصادي :

1-1- الأزمة النفطية وتأثيراتها على مداخيل الدولة.

1-2- تراجع الإستثمار المحلي والأجنبي .

1-3- ارتفاع المديونية..

1-4- تراجع العملة الوطنية.

2- الواقع الاجتماعي :

2-1- الفقر.

2-2- البطالة .

2-3- الصحة.

2-4- التعليم.

الفصل الثاني: أهم الإصلاحات السياسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري إبان المأساة الوطنية :

1- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة مولود حمروش.

2- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة بلعيد عبد السلام.

3- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الفترة الإنتقالية وما بعدها .

الفصل الثالث: نتائج المأساة الوطنية على الاقتصاد الجزائري:

1- فشل وقصور برامج السياسات العامة.

2- ظهور الخوصصة وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

3- انتشار الفساد.

أهم المصادر والمراجع:

- عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
- عبد الحميد إبراهيمي، في أصل المأساة الجزائرية -شهادة مع حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2001.
- عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1890-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، مجلد2، 2013.

خاتمة.

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل المأساة الوطنية 1980-1990:

أولا: الأزمة النفطية:

لقد دخلت الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد إلى نفق خانق يصعب الوصول إلى نهايته دون دفع أي ثمن وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم والتي نجم عنها انهيار سام البترول حيث تأثرت الطبقة الوسطى من المجتمع الجزائري وذلك بارتفاع مستوى البطالة وتراجع مستوى الدخل بسبب التضخم المالي، كذلك عدم توفر فرص العمل وعلى هذا الأساس فقد فكر رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" أن يتخلص من السياسة الاقتصادية التي نهجها سلفه "الهواري بومدين" وأن يجد حلولا للأوضاع التي آلت إليها الجزائر.[1]

ومما زاد الأمر تفاقما هو أن الجزائر كانت تعتمد كلية على قطاع المحروقات بحيث كانت تشكل إيرادات هذا الأخير 95% ، ولما وصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 8 دولارات زيادة على أن الدولار قد شهد في هذه الفترات (1986) انخفاض في قيمته فإن كل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أدت إلى انكماش في الاقتصاد الجزائري وتأثر كبير أصاب السوق الداخلية المحلية الجزائرية.[2]

كما يعد عام 1986 من ناحية محلية وعالمية بأنه الأسود بتروليا حيث بقيت أسعار البترول في تدهور مستمر اعتبارا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 وهي السنة التي بدأت تضطرب فيها الجزائر أمنيا* حيث شهدت في الخامس أكتوبر 1988 أحداث فرضت على الجزائر1988 انفتاحا ديمقراطيا مرتجلا وغير محسوب، بحيث أدى هذا الانفتاح الديمقراطي لتشتيت القوى السياسية، والأخذ المتسرع بالنهج الليبرالي وتكييف سياسة البلاد الخارجية مع قواعد لعبة دولية مختلفة.[3]

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث اخفض سعر برميل البترول وتدهور قيمته، بالإضافة إلى سوء تسيير المؤسسات الذي هو من تراكمات النظام الاشتراكي الذي ورثه "الشاذلي بن جديد" عن سابقه "الهواري بومدين" وكذا سياسة نظام الحزب الواحد التي لم تكن تعمل على تنشيط وتجديد نجاعة الاقتصاد والتماشي مع السياسة العالمية الاقتصادية (رأس المال الحر).[4]

---

[1] - احميدة العياشي، **"معركة التخلص من إرث بومدين"**، مجلة السنوات الشاذلي بن جديد، 2012، ص09.

[2]- بشير بن عراب وفاروق بن عراب، **أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر-قراءة في الأسباب والنتائج-**، جامعة بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص10.

* أحداث الخامس أكتوبر 1988: تاريخ بارز عرفت فيه الجزائر بداية انتفاضة شعبية غير مسبوقة كان الدولة والمجتمع عاجزين عن احتواء العنف والعنف المضاد. ينظر: فريد مرحوم، أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب، مجلة الآفاق العلمية، مجلد 10، العدد02، 2018، ص200.

[3] - عبدو الطيب، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر (1954-1995)**، (رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2013-2014، ص ص144-145.

[4] - بروكي عبد الرحمان، **إدارة الأزمات في الوطن العربي، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986-2015**، 2015، ص02.

من أجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثمة تم مناقشة قضية النظام الاقتصادي أي بصورة أخرى بدايات دخول الجزائر إلى ما يسمى بالاقتصاد الحر* وخوصصة المؤسسات الوطنية.[1]

ومن الإجراءات القانونية التي حاولت بها الجزائر الخروج من هذه الأزمة النفطية وإصدار قانون رقم (86-14)[2] المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح للشركة المحلية لسونطراك بالانفتاح على الشراكة، وأقر حقيقة هيمنة شركة سونطراك على جميع أنشطة القطاع، وأقر عدم ثقة الدولة الجزائرية في الشركات الأجنبية للقيام بأي من هذه الأنشطة إلا من خلال الشراكة مع سونطراك بحيث لا تقل نسبة سونطراك عن 51%، وفقا للأشكال التالية:

- شراكة عقد تقاسم الإنتاج : production sharing contract PSC
- شراكة عقد الخدمة
- الشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية حيث يؤسس الشريك الأجنبي شركة تجارية بموجب القانون الجزائري (القانون التجاري). أنظر الملحق الجداول (1) (2) (3) و(4)

ويمكن أن نخلص إلى مجموعة من الملاحظات حول القواعد التنظيمية الأساسية التي رسخت هذا القانون التالية:

حسب قانون 1986 فإن سونطراك تحصل وبشكل حصري على رخص التنقيب والإنتاج، بالإضافة أنها تسيطر على أنشطة المحروقات بالأنابيب، كما يمنع هذا القانون فتح مجال الشراكة في مجال نقل المحروقات، فيما تستطيع الوحدات الأجنبية الاعتماد على سونطراك عند الحاجة إلى خدمات أو منشآت النقل باعتبارها المالك الوحيد لهذه المنشآت. يسمح هذا القانون أيضا بالشراكة في أنشطة البحث والتنقيب والإنتاج من خلال صيغة عقد تقاسم الإنتاج بحيث تستطيع شركات النفط والغاز الاستفادة من الأرباح على النفط أو النفط الخام والمنتجات النفطية بما لا يتجاوز 49% في السنة، وتخلو من أية ضرائب.[3]

---

* الإقتصاد الحر: يمكن تعريفه بإقتصاد السوق وهو عبارة عن نظام اقتصادي ويطلق عليه أيضا اقتصاد السوق الحر، ويطبق قرارات اقتصادية تساهم في تحديد موارد للإنتاج، والإستهلاك، وطبيعة المنافسة بين المنشآت أو المستويات الخاصة بالأسعار من خلال الإعتماد على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الخاصة للمنشآت والأفراد، مما يساهم ي تحقيق المصالح الإقتصادية. ينظر إلى: https://www.economicarab.com، اطلع عليه في: 23 ماي 2022.

[1] - غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص ص 40-42.

[2] - الجريدة الرسمية، **"إتفاقيات دولية، قوانين، مراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، قانون المحروقات 1986"**، العدد 11، السنة خمسون، 2013، ص

[3] - بوحتية قوي، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة**، دفاتر السياسة والقانون، العدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص146.

يمكننا أن نخلص كذلك أن سونطراك تقوم بطرح المناقصات في اختيار الشركاء من شركات النفط والغاز وفق آلية عقود ذات تقاسم الإنتاج، وغالبا ما تطلب الشركات دخول سونطراك معها في شراكات عقود تقاسم الإنتاج ليس بوصفها مالكة الحقوق بل بوصفها مستثمر خاص. ومن خلال الجداول تستفيد سونطراك من نمطين من الحصص، الحصة الأولى تأتي من مداخيل النفط، والنفط الخام، أو من تصدير الغاز الطبيعي، والحصة الثانية تأتي من اعتبار سونطراك مالك للسند المنجمي. أما بالنسبة للعقود في مجال المحروقات فإنه ينمح السائلة منها فقط ولا تمنح أي امتيازات في مجال الغاز، كما أنه لا يشير إلى وسائل التحكيم الدولي في المنازعات التي يمكن أن تحدث. أما الجانب الجبائي في قانون 1986 فيضمن ما يلي:

- الإتاوات تبدأ من 12,5 % إلى غاية 20%.
- الضريبة على الدخل من 65% إلى 85%.

ومن المفيد التذكير أن قانون (86-14) جاء في ظروف خاصة، وهي ظروف الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، ولذلك جاء هذا القانون من أجل فتح مجال الاستثمار الخارجي في قانون المحروقات من خلال الشراكة مع سونطراك، وحتى التعديلات التي مست القانون سنة 1991 جاءت من أجل تحسين وتعزيز هذا القانون من خلال توسيعه ليشمل مجال الغاز الطبيعي، وكذا تحسين نظام الضرائب لجعله أكثر جاذبية للاستثمار الخارجي، من خلال التخفيف من الشرط المالية والضرائب على الدخل، والتخفيف من الإتاوات وبالرغم من ذلك فقد لاقى هذا القانون بعض المعارضة داخل البرلمان من أجل إدراج تعديلات تنص على عدم تجاوز نسبة الشراكة للشركات الأجنبية في الشراكة 49%، والأولوية كانت تعطى للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، وقد أثر ذلك سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية[1] مع قانون 1986، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة على القانون والتي شملت 14 تعديلا على القانون ثم المصادقة عليها سنة 1991 وإلحاقها بقانون 1986 وسمحت هذه التعديلات الجديدة للشركات الأجنبية حق الحصول على أرباح منصفة، ومنح حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات الخلاف والتنازل.[2]

ساهمت تعديلات 1991 في جلب العديد من الشركات الأجنبية إلى إبرام عقود الاستكشاف في الجزائر طوال عقد التسعينات بالرغم من الأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي كانت تعيشها الجزائر، ويمكن أن نلخص التعديلات سنة 1991 فيما يلي:

1- إدراج آلية للتحكيم الدولي والشراكة في الحقول المكتشفة سلفا.
2- منع امتيازات في مجال الغاز.
3- فتح مجال الاستثمار للشركات الأجنبية في مجال نقل المحروقات بالأنابيب.

[1] - بوحتية قوي، **المرجع نفسه**، ص147.
[2] - بوحتية قوي، المرجع السابق، ص147.

4- تخفيض الإتاوات إلى 10% والضريبة على الدخل إلى 42%.

إن قانون (85-14) أعطى الحق لشركة سونطراك للحصول على نسبة 51% من أية عقود تخص التنقيب والبحث والاستكشاف أو الإنتاج في مجال المحروقات في الجزائر، ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون جعلها شركة في وضع مؤسساتي معقد من خلال المسؤولية الملقاة على عاتقها في إدارة قطاع المحروقات، فقد أصبحت تحت طائلة قانون (86-14) تتطلع بدورين متناقضين في فحواهما، الأول تظهر فيه على أنها متعامل اقتصادي يستثمر في قطاع النفط والغاز مثل أية شركة نفطية في العالم، الثاني تظهر فيه سونطراك تلعب دور سلطة الضبط والتنظيم في قطاع المحروقات (وهو الدور الذي تلعبه الدولة عادة)، ومن خلال نسبة المشاركة في العقود التي لا تقل على 51% أرادت الحكومة الجزائرية تحقيق هدفين أساسين هما:[1] جلب الاستثمار الأجنبي من جهة، والرقابة على كل العقود التي تبرم في مجال المحروقات من جهة أخرى.

إن تطورات الأحداث المختلفة عبر العالم وبداية انهيار الإيديولوجية الشيوعية وتزامنها مع الأزمة البترولية التي ميزت سنة 1986 وما بعدها دفع إلى إعادة النظر في ساسة قطاع المحروقات في الجزائر وعززت توجها جديدا نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وفي إطار نصت المادة 04 من القانون (86-14) أن الشركات الأجنبية يمكنها ممارسة نشاطات الاستكشاف والبحث والإستغلال للمحروقات السائلة وهو ما يمثل بداية الإصلاحات الهادفة إلى إيجاد الحلول المناسبة للوضعية المالية الصعبة التي يتخبط فيها الإقتصاد الجزائري آنذاك وايجاد موارد مالية إضافة إلى خزينة الدولة.[2]

وخلافا لإصلاحات 1983 التي لم تحتمل تعديلات إلا فيما يخص الوعاء الضريبي، نلاحظ أن هناك تعديلات شملت معدات الإخضاع، الوعاء الضريبي وطريقة الدفع وبهذا فإن هذا القانون جاء لإعطاء تعريف جديد للجباية البترولية، كما أرسى نظام قانوني جديد يحكم كل النشاطات المتعلقة بالإكتشاف البحث، التنقيب وكذا نقل المحروقات بالإضافة إلى تنظيم جل ما يخص حقوق والتزامات الشركات التي تقوم بهذا النوع من النشاطات.[3]

ثانيا: المخططات الاقتصادية :

[1] - بوحتية قوي، المرجع السابق، ص149.

[2] - بوحيتة قوي، المرجع نفسه، ص149.

[3] - بن بارة عبد الرزاق، **النظام الجباية البترولية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2012-2013، ص35.

أ- المخطط الخماسي الأول (1984-1989):

بدأت عملية إعادة الهيكلة باحتشام مع بداية 1980 وذلك بوضع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الذي تم تجديد معالمه وتوجهاته خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان سنة 1980 على أساس تقييم سياسة التنموية التي وضعت من قبل وكذا آفاق المأساة الوطنية الموالية للتطور الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليه من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر من سنة 1979.[1]

تمثلت أهم المحاور التي جاءت ضمن هذا المخطط في تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في آفاق 1990:

- استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات.
- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية.
- بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة دائمة ومتواصلة.
- القضاء على التوترات الاجتماعية والتقليل من قيود الاقتصادية التي تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي كالبيروقراطية.
- تركيز النشاطات التنموية عل الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية.
- القيام بأعمال واسعة النطاق لتنمية البنيات الاقتصادية القاعدية المتصلة بتوفير المياه وإنشاء نشاطات زراعية وصناعية.[2]

إعطاء الأولوية في الاستثمار للرأسمال المحلي علما أن الجزائر في هذه الفترة لم تعرف دخول الرأسمال الأجنبي والشركات الأجنبية عدا في قطاع المحروقات للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية وتدعيمها والبحث عن طاقات جديدة.

- التركيز بصورة حازمة على السياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي الاجتماعي.
- إنشاء المخططات الولائية البلدية وتنميتها وتعميمها بتأطير النشاطات وتنظيم العلاقات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا.
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط الاقتصادي الاجتماعي أي بداية الانفتاح نحو السوق الحرة والتوجه اللبيرالي وذلك بالمشاركة في

---

[1] - عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017، ص ص62، 63.

[2] - طريق صدار مسعودة، **مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية (1980-2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص13-14.

الصناعات المعدنية والميكانيكية كالكهرباء مع تفادي قيام هذا القطاع بتلاعب أو احتكار وذلك عن طريق مراقبته وتنظيمه.[1]

- **الاستثمارات المنجزة للمخطط الخماسي الأول (1980-1984):**

إن التنمية التي عرفتها بداية الثمانينات والتي كانت تقوم في الأساس على التخلص من السياسة البومدينية والتأسيس لنمط اقتصادي وسياسي جديد والخاصة بتلبية الحاجات الأساسية للسكان وخاصة السلع الغذائية أدى بالمخططين إلى توجيه الاستثمارات إلى بعض القطاعات التي أهملت خلال المرحلة السابقة ونذكر على سبيل المثال للحصر قطاع الصناعة الغذائية والصيد البحري حيث تضمن الخماسي الأول برنامجين للاستثمارات:

أولا: يتعلق بمجمل الباقي للتنفيذ أي مشروعات التنمية السابقة والتي لم تنفذ لعدة أسباب التي بلغت في هذا البرنامج 97,5 مليار دينار جزائري في القطاع الصناعي، أما القطاع الزراعي فقد بلغ 17,8 مليار دينار جزائري أما القطاع الزراعي فقد بلغ 41,6 مليار دينار جزائري وفي حين فرع الصناعات الغذائية كان نصيبه من الاستثمار الباقي للتنفيذ، أي مشروعات التنمية السابقة والتي لم تنفذ لعدة أسباب، حيث بلغت في هذا البرنامج 79,5 مليار دينار جزائري في القطاع الصناعي من مجموع أصل الاستثمارات البالغة 169,9 مليار دينار جزائري، أما القطاع الزراعي فقد بلغ 17,8 مليار دينار جزائري من مجموع أصل الاستثمارات.[2]

ثانيا: ويشمل الاستثمارات الجديدة المخصصة للخطة الخماسية، فبلغت حصة الصناعة في هذه الخطة 132,2 مليار دينار جزائري من أصل 364,6 مليار دينار جزائري مما يجدر الملاحظة أنه كان لها الأولوية في المخطط الأول للرئيس "الشاذلي بن جديد". أما القطاع الزراعي فقد بلغ 17,8 مليار دينار جزائري من مجموع أصل الاستثمارات الباقي من الإنجاز 8,7 مليار دينار جزائري فحين فرع الصناعات الغذائية كان نصيبها من البرنامج الجديد 205 مليار دينار جزائري، كما وزعت خلال هذه الفترة 30,000 هكتار في المناطق الصحراوية والهضاب في إطار ما يسمى بجمعية الملكية العقارية* وتعتبر نقلة نوعية الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات الإستراتيجية في البلاد لما له من دعم لفرع الصناعات الغذائية.[3]

ويمكن إيضاح توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية بالنسبة للمخطط الخماسي الأول من خلال الملحق الجدول رقم (5)

---

[1] - طريق صدار مسعودة، المرجع نفسه، ص13-14.

[2] - فوزي عبد الرازق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقاتها بالقطاع الفلاحي**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص97-98.

* العقار هو كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله دون تلف وهو التعريف الذي اعتمده القانون المدني الجزائري والأصل أن العقار يطلق على الأرض وما هو مبني فوقها أو ملاصقا بها كالمباني وكذا العقار بالتخصيص وهي ما يصطلح على تسميتها بالعقارات حسب طبيعتها. ينظر: بوصبيعات سوسن، محاضرات في مقياس طرق اكتساب الملكية العقارية في التشريع الجزائري، سنة أولى ماستر، تخصص قانون توثيق، جامعة قسنطينة، 2020-2021.

[3] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص98.

يتضح أن المشاريع المخصصة لفروع الصناعات الغذائية قد تأخر إلى المخطط الخماسي الأول وهو ما أدى إلى تضخم حجم الاستثمارات في هذا المخطط لهذا الفرع، أما الاستثمارات الجديدة المخصصة لهذا الفرع فقد بلغت 2,5 مليار دينار جزائري أي نسبة 7,2% من إجمالي الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي، حيث بدأ خلال هذا الخطط العمل في إنجاز 977 مشروعا جديدا من الضرورة الأولى و54 مشروعا جديدا من الضرورة الثانية بعدما بشر العمل في 487 مشروعا في مخططات السابقة ذكره والنتيجة التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذا العرض هي:

- أن الدولة كانت جدية في تغطية الطلب على السلع الغذائية والتحرر من التبعية الغذائية حيث كانت تمثل عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات من خلال واردات الجزائر من السلع الغذائية والمواد الخام الزراعية.[1]

- **الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة (1980-1984):**

شهدت هذه المرحلة انجازات في فرع الصناعات الغذائية، وحققت بذلك أكبر معدل من الإنجاز مقارنة بالمرحلة (1967-1979) كما نسجل خلال هذه المرحلة فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار وقد اتجه المستثمر الخاص لهذا الفرع[2] كما هو موضع في الملحق الجدول رقم (6)

ومنه فإن فرع الصناعات الغذائية جاء في المرتبة الثانية بعد الصناعات الكيميائية والبلاستيكية ومن حيث عدد المشاريع التي اتجه إليها القطاع الخاص والذي ساهم في إسراع وتيرة التنمية الاقتصادية، حيث سجل في هذه المشاريع أحداث 8000 منصب عمل إلى جانب توفر بعض السلع المطلوبة في السوق، مع انخفاض طفيف في أسعارها رغم دخول القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي الغذائي، فإنه قد سجل عجزا كاملا في السلع الضرورية من الدرجة الأولى ماعدا مادة الطماطم التي عرفت تطورا ملحوظا في هذه الفترة.[3] كما هو موضح في الملحق الجدول رقم (7)

الذي يظهر عجزا على مستوى كل السلع الغذائية الأساسية ذات المشاريع من الضرورة الأولى وخاصة مادتي السميد والدقيق اللتين بلغ العجز فيها 58% من إجمال الطلب الكلي، حيث بلغ متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة (1980-1984) من محاصيل الحبوب 15283 مليون قنطارا أينما بلغ معدل النمو السنوي لهذا الحصول نسبة 1,1% أي معدل سالب وهذا يدل على تطورات المقلقة في إنتاج الحبوب الذي يشكل المادة الأساسية في تغذية السكان وأدوات الاستهلاك الواسع حيث يغطي متوسط إنتاج الحبوب سوى 31,8% من الطلب الكلي للمطاحن وهو بعيد عن الهدف الذي سطره المخطط الخماسي الأول لآفاق

[1] - جميع المعطيات من مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، ص331.
[2] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص99.
[3] - جبهة التحرير الوطني، تقرير حول تقسيم المخطط الخماسي الأول، ص10.

1984 في 53,7% ، ويعود هذا التدهور في إنتاج الحبوب في اعتقادنا إلى الظروف المناخية غير موالية لثلاث سنوات متتالية 1981، 1982، 1983 حيث قدر خلالها متوسط المساحة التي اعتبرت منكوبة 647 ألف هكتار وهو ما يزيد عن خمس المساحة المبذورة.[1]

إلى جانب تأثير المناخ هناك سوء تنفيذ عملية الحصاد واعتماد بعض المناطق على الطرق البدائية في الحصاد بسبب تقادم أغلبية مكائن الحصاد واعتماد بعض المناطق على الطرق البدائية في الحصاد مما سبب خسائر قدرها المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتطوير الريفي في دراسة نشرها سنة 1980 بـ 3 قنطار في الهكتار الواحد.[2]

ب- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

وإثر انتقال الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلى العهدة الثانية كرئيسا للدولة الجزائرية بدأ عهدة جديدة وفق تطلعات وأهداف سياسية واقتصادية أراد تجسيدها على أرض الواقع فإضافة إلى التغييرات التي استحدثها على العناصر القديمة التي كان يسميها العناصر البومدينية لقد استمر في إحداث نمط اقتصادي جديد وهذا ما ضمنه في مخططه الخماسي الثاني.

جاء المخطط الخماسي الثاني لتنفيذ البرامج الراغبة إلى تلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وكان يهدف أساسا: [3]

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين بلغت نسبة تزايدهم 3,2% سنويا.
- مواصلة الإنتاج والاستثمارات لضمان الأهداف المستقبلية.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية.

كان الهدف من تعزيز الإصلاحات هو تصليح عدم التوازن الهيكلي العام للاقتصاد الوطني الناتج عن عوامل داخلية وخارجية، هذا ما استلزم مراجعة سريعة لمجمل قواعد سير الاقتصاد بالتأكيد على بعض التدابير الأساسية المتمحورة حول:

- خلق شروط وظروف إعادة بعث النمو الاقتصادي، ديناميكية الشغل وتطوير الاستثمارات في المناطق الفقيرة.
- التحكم في التوازنات المالية الخارجية لاسيما، بزيادة الصادرات ومراقبة سيرورة المديونية. [4]

---

[1] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص100.

[2] - Hocine Benissad, *Algérie restructurations et reformes économiques (1979-1993)*, Algérie, p.57.

[3] - حشماوي مختارية، **تكوين الإطارات المسيرية الجزائرية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011-2011، ص45.

[4] - صدار مسعودة، المرجع السابق، ص15.

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- استقلالية المؤسسات العمومية لكي تتخلص من تبعية إدارية، يمنح لها رأس مال اجتماعي وتسير بمقتضى القواعد العامة للتجارة.
- توفير كل ميكانيزمات التسوية والتخطيط المرتبطة بالإصلاحات في مجال الأسعار والاعتماد على التطهير المالي للمؤسسات العمومية عن طريق وضع مخطط اقتصادي للتطهير المالي وتنظيم التجارة الخارجية.[1]

- **الاستثمارات المنجزة بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989):**

اعتمدت الدولة الجزائرية خلال هذا المخطط الخماسي الثاني على نظام جديد التخطيط يتمثل في المخططات السنوية، وهي في الواقع تجزئة المخطط المتوسط لأجل إلى المخططات القصيرة الأجل لا يتجاوز مداها الزمني سنة واحدة، لأن تجربة المخطط الخماسي الأول قد أبرزت أهمية أسلوب المخططات السنوية ونجاعته الكبيرة في مراقبة تسيير البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات.

وجاء التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني للاعتماد قبل كل شيء على إنجازات المخطط الخماسي الأول، ويعمل على تصحيح تلك الاختلالات التي ظهرت أثناء المخطط السابق، وذلك من خلال الأهداف الفرعية لهذا المخطط، حيث حدد المخطط أهداف تنموية ترتبط بالمحافظة على الاختيارات الصناعية مع الأخذ في الاعتبار النمط السائد (إحلال الواردات) ودفع الصناعات الوطنية إلى تلبية الحاجيات السكانية وذلك من خلال الأهداف التالية:

- تنمية وتنويع الصناعات التحويلية المرتبطة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك.
- توسيع الأنشطة المحفزة للإدماج بين القطاعات وبين الفروع لإنجاز المشاريع التي تستهدف صناعة مواد التجهيز وتطوير الصناعات الصغيرة.
- مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجي واستغلال فرص الدخول للأسواق الخارجية.[2]
- وقد خصص برنامج الاستثمار خلال هذا المخطط مبلغ 550 مليار دينار جزائري كاستثمار مخطط حيث يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية كما يلي: 56,6% بالنسبة للقطاعات المنتجة والمساعدة على الإنتاج (الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين، الاتصالات).

كما يلاحظ في المخطط إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة بعد التدهور الذي عرفته خلال السنوات (1981، 1982، 1983، 1984) وذلك من خلال تخصيص مبلغ 79 مليار دينار جزائري نسبة 31,7% من إجمالي الاستثمارات بما فيها المحروقات وبالتالي فإن قطاع

[1] - طريق صدار مسعودة، المرجع السابق، ص15.
[2] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص101.

الصناعة استحوذ على مبالغ كبيرة سواء بالنسبة للتغيرات أو الإنجاز وذلك ما يبينه الملحق الجدول رقم (8) [1]

نستنتج من الجدول الجهود المبذولة من طرف الدولة لازالت قائمة بخصوص الاستثمار في مجال القطاع الصناعي وأنه يستحوذ على أكبر مبلغ من حيث المصاريف الموجهة إليه غير أن المحروقات مازالت تحتل صدارة الترتيب، وذلك من أجل استغلال أكثر للحقول الموجودة ومواصلة عملية التنقيب، وهو ما جعل قطاع المحروقات يحتل صدارة الترتيب بنسبة 39,8% من إجمالي الاستثمارات، رغم انخفاضها عن المخطط الخماسي الأول والذي بلغت فيه نسبة 40,8% من إجمالي الاستثمار في هذا المخطط.

يعود سبب هذا الانخفاض إلى السياسة التي أرادت الدولة انتهاجها بعدم الاعتماد على هذا القطاع، وابتداء من سنة 1989 عرفت سوق المحروقات تدهورا حادا مما أثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علما أن الجزائر اعتمادا كليا في تغطية مستورداتها من السلع والخدمات على عائدات المحروقات. [2]

كما تشير أن السلع الغذائية الضرورية المستوردة التي بلغت قيمتها 2 مليار دينار جزائري من إجمالي واردات الجزائري سنة 1987 كانت تغطى من عائدات البترول ما كان له الأثر السلبي في استنزاف احتياطي العملة الصعبة.

كما أن، القطاع الصناعي احتل المرتبة الثانية من إجمالي الاستثمارات، حيث بلغت حصته من هذا المخطط 134,4 مليار دينار جزائري أي بنسبة 24,4% من المبلغ الإجمالي للاستثماري ولمعرفة كيفية توزيع هذا المبلغ على الفروع الصناعية وخاصة فرع الصناعات الغذائية[3] (انظر الملحق الجدول رقم (9)) إذ أن فرع الصناعات الغذائية بلغ حجم الاستثمارات المخصص له بـ 8,7 مليار دينار جزائري أي نسبة 5,1% من إجمالي الاستثمارات في الفروع الصناعية الأخرى، والإشارة فإن المبلغ المخصص لهذا الفرع هو أكبر مما كان عليه في المخطط الخماسي الأول.[4]

إلا أن الإنجازات لم تكن تتماشى والأهداف التي كانت تريدها الدولة في مجال الإنتاج الصناعي الغذائي كما يمكن توضيحه في العنصر التالي:

حسب "ميلود حمروش" حول المخططين الخماسي الأول والثاني لأنه حدد الخطة الخماسية من 1980 إلى 1984 الإصلاحات الاقتصادية، فإن أحدهما تكييف البنية القطاعية للاستثمارات بهدف إصلاح اختلالات بين القطاعات والإختلالات الجهوية[5] الملاحظة خلال

---

[1] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص101.
[2] - تقرير عام المخطط الخماسي الثاني، ص173.
[3] - التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني، المرجع السابق، ص142.
[4] - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، المرجع نفسه، ص143.
[5] - عبد الحميد إبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت، 2001، ص179-180.

الفترة السابقة، والثاني إعادة التوازنات الإقتصاد العام والتوازنات الخارجية وإعادة تنظيم الاقتصاد.

إعادة التوازنات في النمو: كانت خطة 1980-1984 التي حدد توجهاتها المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 قد وضعت لتكون خطة متوازنة (خلافا للماضي) تشدد على الاقتصاد المواد النادرة وتحسين إنتاجية العمل في مجمل قطاعات النشاطات الاقتصادية.

إعادة تنظيم الاقتصاد: كانت الخطة الخماسية 1980-1984 تشدد على الجوانب التنظيمية ومكافحة الخلل في اشتغال الاقتصاد وإزالة الضغوط المتعرض لها خلال الفترة السابقة وذلك عن طريق إعادة هيكلة المنشآت وإصلاح أدوات تأطير الاقتصاد فضلا عن تشجيع القطاع الخاص ودمجه في سياسة التنمية الاجتماعية لوضع حد لتهميشه.

إعادة هيكلة المنشآت: لقد بدأت إعادة هيكلة المنشآت عضويا للجنة الوطنية لإعادة الهيكلة برئاسة وزير التخطيط في فيفري 1981 وختمتها في نهاية 1988 كان عدد المنشآت العامة قد ارتفع 150 تقريبا عام 1980 إلى 480 عام 1983 تضم 289 وحدة ولقد تمت إعادة تنظيم هذه لتشجيع اللامركزية المنشآت والشفافية في التسيير فضلا عن تحفيز الإطارات الشغلية وإطلاق روح المبادرة لديها ولقد تمت إعادة الهيكلة المالية بين عامي 1983-1987 بهدف إزالة الاختلالات المالية من هيكلة المنشآت.[1]

- **الإنتاج الصناعي الغذائي (1985-1989):**

إن فرع الصناعات الغذائية خلال هذه الفترة (1985-1989) لم تتم الاستثمارات المنجزة فيه إلا بنسبة 36% أي مقدار 3,146 مليار دينار جزائري وهي أقل بكثير عن ما[2] تم إنجازه في المخطط الخماسي الأول والذي بلغ 6,825 مليار دينار جزائري وكانت بذلك نسبة الاستثمارات المنجزة 60% هذا كان له الأثر السلبي على الإنتاج الصناعي الغذائي خلال هذه الفترة ويرجع سبب ذلك إلى الأهداف التي وضعت خلال هذه الفترة على أساس افتراضات مرتبطة بالتوازنات الاقتصادية والمالية للبلاد، لقد كان من الضروري مراجعتها وذلك تحت الضغط وتأثير الظروف الاقتصادية العالمية السيئة التي برزت منذ مارس 1985[3] ومنهما:

- خطورة تقلبات أسعار الدولار.
- انكماش موارد الأسواق المالية.
- انهيار أسعار المحروقات خاصة سنوات (1986-1988).

[1] - عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق، ص179-180.

[2] - عتيقة بن طاطا، **النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر**، الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008-2009، ص24.

[3] - عتيقة بن طاطا، المرجع السابق، ص38.

هذا أدى إلى انخفاض الحصول على الموارد المالية نسبة 54% التي كانت تحصل عليها الجزائر من صادراتها للمحروقات، وكان لهذا انعكاس كبير على المشاريع المبرمجة خلال هذا المخطط وبالخصوص على فرع الصناعات الغذائية، وازدادت التبعية للخارج أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، حيث بغت قيمة المستوردات الغذائية سنة 1988 مبلغ 500 مليون دولار من إجمالي قيمة المستوردات والتي بلغت في نفس السنة 2 مليار دولار.

لقد خصص لهذا المخطط علاف مالي قدره 550 مليار دينار جزائري حيث جاء بجملة من التدابير التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف المخطط السابق، ففي المجال الصناعي ركز على:

- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، المعدة لتغطية الحاجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات الإنتاج والاستهلاك.
- أكد على تشجيع المقاومة من الباطن لاسيما في اتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة.
- تأكيده كذلك على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، وكذا التكفل بتطور الاحتياجات المطلوب تخطيه.[1]
- إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط بعد مضي عام من تنفيذ المخطط، أثر سلبا على عملية التنمية مما دفع السلطة الحاكمة إلى وضع شعار لهذا المخطط وهو العمل والصرامة لضمان المستقبل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على هشاشته للاقتصاد الجزائري لأنه مرتبط بالمواد النفطية المصدرة، وحيث شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، استهدف تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى التدعيم متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية الاستقلالية الاقتصادية للدولة حيث تزامن مع تراجع عائدات المحروقات.[2]

والذي هدف إلى تحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية لقد حدد المخطط أهدافه وفقا لمجموعة من المقاييس:

- تحقيق معدل تقدم سنوي يصل إلى 3,4%.
- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبة 0,7%.
- تحسين حالة التشغيل (زيادة فرص العمل) بنسبة 0,6% سنويا.

نلخص هذا القول بأن القطاع الزراعي له مساهمات متنوعة في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة تماشيا مع المراحل التارخية التي مرت بها ظروف كل

---

[1] - المرجع نفسه، ص39.

[2] - عبد الوهاب ددان وحورية بن طرية، **"فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014-"**، مجلة جزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد3، العدد2، 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص60.

مرحلة، أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينات القرن الماضي وما وراءها فتتجلى في برامج الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي ثم لاحقا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الزراعي الريفي.[1]

ثالثا: نشاطات القطاع الصناعي والزراعي:

القطاع الزراعي:

شهد القطاع الزراعي خلال الثمانينات إعادة هيكلته بعد فشل الثورة الزراعية وهي الإصلاحات الفلاحية التي سنها الرئيس "هواري بومدين" سنة 1971 من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي منح العديد من الأراضي للفلاحين ودعم التعاونيات الفلاحية وبنى مئات القرى الاشتراكية في إطار ما سماه الثورة الزراعية التي انتهت عمليا إلى إهمال الفلاحين للأرض وتحويل مساحات كبيرة منها إلى أراضي بور نتيجة اندفاع فلاحي، غير أنه لم يتم تطبيق تلك السياسة بصرامة على المستثمرين الاقتصادية والزراعية المنتجة، حيث تواصلت عملية تجزئة الأراضي وبقيت القاعدة المعمول بها، عقب صدور قانون الأملاك العقارية في 1983 القاضي يبيع العديد من الأملاك الزراعية الاشتراكية بالدينار الرمزي للخواص لم تسمح للقطاع بالخروج من ركوده المالي والإنتاجي، حيث تفاقمت التبعية الغذائية للجزائر، كما سجل القطاع الفلاحي بدوره عجزا قدر بـ 15 مليار دينار جزائري، فتراجع الإنتاج الزراعي للحبوب من 20,9 مليون قنطار بعد الاستقلال إلى 19,6 مليون قنطار إبان الثمانينات.[2] إن النوايا الحسنة إذن للرئيس بومدين وانحيازه الصارم للفلاحين لم يكن كافيا لتجنب النتائج المؤسفة في هذا الميدان، وإن الضائقة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والاستهلاك التي ضلت تطبقها، وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تقليص الإنفاق العام وتخفيف عجز الموازنة العامة للدولة.

ومع تراجع المحروقات أصبحت الدولة عاجزة عن تغطية العجز، الأمر الذي جعلها تتبنى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف الخروج من هذه الأزمة لإيجاد بديل المحروقات من خلال توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي لما له من أهمية.[3] من خلال المخطط الخماسي الأول والخماسي الثاني حيث:

تظهر نتائج المخطط الخماسي الأول عجزا في إنتاج بعض المواد الفلاحية نظرا لعدة عوامل نذكر منها سوء الظروف المناخية التي دام لأكثر من ثلاث سنوات على سبيل المثال والتي كان لها دورا في عرقلة سيرورة عملية زرع الحبوب وكذا الاعتماد على الوسائل غير المتطورة في تنفيذ عملية الحصاد في بعض المناطق ما سبب خسائر تم تقديرها من طرف

[1] - عبد الوهاب دادان وحورية بن طرية، المرجع السابق، ص24.
[2] - بشير بن عراب وفاروق قارة، المرجع السابق، ص20.
[3] - بشير بن عراب وفاروق قارة، المرجع السابق، ص20.

المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتطوير الريفي سنة 1980 بـ 3 قنطار في الهكتار الواحد. كما أن ظاهرة النزوح الريفي التي شهدتها تلك المناطق نحو المدينة وانصراف الفلاحين إلى القطاع الخاص لارتفاع عائدها النقدي رجع سلبا على محاصيل الحبوب التي بدورها أثرت على المطاحن التي لم يعد يبلغ متوسط طاقة إنتاجها 48%. وإذا كان عدم قدرة الإنتاج الغذائي على تلبية الطلب الوطني رده إلى التدهور الحاصل على مستوى إنتاج المواد الخام الزراعية، كما يلاحظ في المخطط الثاني إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة بعد التدهور الذي عرفته خلال السنوات (1981، 1982، 1983، 1984) وذلك من خلال تخصيص مبلغ 79 مليار دينار جزائري نسبة 31,7% من إجمالي الاستثمارات.[1]

ومن أهم ما خطط له الرئيس "الشاذلي بن جديد" هو النهوض بالقطاع الفلاحي والزراعي حتى يكون قاعدة خلفية لصناعية حيث خصص في المخطط الخماسي الثاني ما يقارب من 79 مليار من 560 مليار دينار جزائري كمبلغ إجمالي لدعم القطاع الفلاحي كما حول العديد من الأموال التي كانت يدرها قطاع المحروقات إلى دعم الفلاحين كل هذا من أجل تحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي كما أولى أيضا رئيس حكومته "ميلود حمروش" اهتماما بالقطاع الزراعي في إصلاحاته الاقتصادية التي شملت العهدة الثانية 1985-1989 .[2]

يجدر الملاحظة أن القطاع الزراعي كان له الأولوية في المخطط الأول للرئيس "الشاذلي بن جديد". فقد بلغ القطاع الزراعي 17,8 مليار دينار جزائري من مجموع أصل الاستثمارات الباقي من الإنجاز 8,7 مليار دينار جزائري فحين فرع الصناعات الغذائية كان نصيبها من البرنامج الجديد 205 مليار دينار جزائري، كما وزعت خلال هذه الفترة 30,000 هكتار في المناطق الصحراوية والهضاب في إطار ما يسمى بجمعية الملكية العقارية وتعتبر نقلة نوعية الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات الإستراتيجية في البلاد لما له من دعم لفرع الصناعات الغذائية.[3]

القطاع الصناعي:

عاش القطاع في عهد "الشاذلي بن جديد" عدة نقائص من أبرزها عجز البرامج التنموية على إقامة سياسة صناعية ناجعة، تضمنت الاستغلال الأمثل لثروات البلاد، بل بالعكس أدت إلى تهميش الميدان الزراعي وارتفاع المديونية، فالمخططات الإستراتيجية جعلت من خيار الصناعة الثقيلة يشكل عبئا على الاقتصاد وخاصة في ظل الفشل الحكمي والجهاز الإداري والتشغيلي في تسيير أدوات الإنتاج، ولم تنجح الصناعة التحويلية والخفيفة نظرا لعدم الخبرة وإخضاعها لرأسمالية عالمية تتحكم فيها الإمبريالية ذات الأوجه المتعددة.[4]

[1] - فوزي عبد الرازق، المرجع السابق، ص101.
[2] - احميدة العياشي، المرجع السابق، ص08.
[3] - احميدة العياشي، المرجع السابق، 08.
[4] - بشير بن عراب وفاروق قارة، المرجع السابق، ص21.

وفي المجال الصناعي احتكر القطاع العام الميدان نفسه والأمر عينه ينطبق على التجارة الخارجية التي احتكرت من قبل الدولة وهي ممارسة منسجمة مع دولة ذات توجه اشتراكي معلن.

بنت الجزائر قاعدة صناعية غنية واسعة مازالت تشكل إحدى مفاخرها، لكن مشاكلها، على مستوى التسيير كانت حرجة للغاية فقد أصبح وجود الكثير من المؤسسات الاقتصادية مفتقرا إلى تبرير اقتصادي إيجابي فضلا عن أنها ملجأ للبطالة المقنعة.[1]

وقد أمكن لعائدات النفط الطبيعي المباع للخارج أن يغطي الآثار السلبية بإخفاقات كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي حتى منتصف الثمانينات أمكن للدولة أن توفر مستوى معيشي يحسد عليه وحتى السكن كان يمنح له من الدولة مجانا أو بأجر رمزي للغاية وكذلك كانت كلفة المواصلات والكهرباء والغاز والمياه زهيدة للغاية إضافة إلى التعليم والطب المجاني فقد كانت أسعار النفط في انخفاض متزايد بينما تصاعدت مديونية الدولة إذ تجاوزت ديون قصيرة وطويلة الأمد 20 مليون دولار وهو أمر كشف بقسوة عن هشاشة الوضع الاقتصادي للبلاد[2]

وبعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة لفشل الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، أصبحت الدولة الجزائرية مجبرة على وضع استراتيجيات جديدة وذلك من أجل إنعاش الصناعة الوطنية وتطبيق استراتيجيات جديدة تختلف في أهدافها ومضامينها عن سابقاتها. فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت ترتكز على صناعة شكلية سطحية دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كما أنها غير قادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة والاستفادة منها استفادة إيجابية.

وقد اعتمدت الجزائر في بداية سياستها الصناعية على الاهتمام بالصناعات الثقيلة التي عرفت بالصناعة التحويلية وذلك لقدرتها على استيعاب عدد كبير من العمال من أجل حماية القدرة الشرائية للعائلات، قد تمت عملية تنفيذ إستراتيجية الصناعة الثقيلة من المخططات التنموية وهي المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، وقد تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة لقطاع الصناعة.[3]

أدت الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال سنة 1986 على إثر انهيار أسعار النفط إلى ظهور اختلالات واضحة وسريعة في الاقتصاد الجزائري أبزرت ضعفه وهشاشته وعدم قيامه على أسس صحيحة خاصة في ميدان التسيير والاستثمار والموارد

[1] - حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية...إلى أين؟**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، 1999، ص23-24

[2] - حاتم رشيد، المرجع نفسه، ص24.

[3] - بشير بن عراب وفاروق قارة، المرجع السابق، ص21.

المالية، نتيجة لذلك كان من الضروري القيام بإصلاحات جذرية، وكان من أهم هذه الإصلاحات هو فتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار.[1]

بالرغم من المزايا سابقة الذكر التي تحققها المنافسة إلا أنه هناك عوامل بإمكانها التأثير بشكل سلبي على النسيج والاستقرار الاقتصادي وهي تؤدي المنافسة بين المؤسسات الكبيرة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة والبقاء في السوق.

قيام المؤسسات المتنافسة بتخفيض أسعار المنتوجات إلى درجة تجاوز حدود المنافسة المشروعة إذ تقوم هذه المؤسسات بالبيع بسعر أقل من سعر التكلفة الحقيقية بغرض جذب زبائن المؤسسات الأخرى والتأثير على نشاطهم.[2]

المبحث الثاني: انعكاس الوضع الاقتصادي على المجتمع الجزائري:

أولا: البطالة:

عرفت البطالة في فترة الثمانينات انتشار رهيب بفعل الارتفاع الكبير لمعدلات النمو السكاني 3,4% عام 1980 والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القطاعات الحديثة في التشغيل، فنلاحظ انخفاض مناصب الشغل الجديدة 150,99 منصب إلى 139,079 منصب جديد سنة 1984، أي بنسبة 7,4% عن سنة 1983.

تسبب هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي إلى تفاقم معدلات البطالة 15% سنة 1985 إلى 17% سنة 1987، ضف إلى ذلك تراجع المجال الصناعي والزراعي الذي يعمل على خلق مناصب عمل للطاقات البشرية، حيث سجل هذا الأخير تراجع الغلاف المالي المخصص لمحاربة البطالة من 77 مليار دينار جزائري إلى 69,4 مليار دينار سنة 1988 وأدى هذا الارتفاع إلى الزيادة في معدلات البطالة واستياء الشباب من الأوضاع المزرية والنظام الحاكم فعمقت الهوة بينهما وازدادت من حدة التوتر.[3] وإن مشكلة البطالة خلال فترة الثمانينات وبطبع سنة 1986، حيث نجد أن عدد المناصب المستحدثة ضئيلة جدا، إذ بلغت سنة 1986 حوالي 47 ألف منصب شغل وأخذت في الانخفاض سنة بعد أخرى، حتى سنة 1989 ويرجع هذا الانخفاض في عدد مناصب الشغل إلى ما يلي:

- التغير في السياسة الاستثمارية، حيث تم التوجه من الاستثمار المنتج المولد للشغل إلى الاستثمارات ذات الطابع الاستهلاكي هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت نقص الموارد إلى تخفيض وكبح الاستثمارات.
- الضائقة المالية التي توسعت بعد الأزمة النفطية التي انطلقت سنة 1985 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 1989، حيث بلغ البرميل 13 دولار بعدما كان 27 دولار سنة 1985

---

[1] - مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص118.

[2] - مخضار سليم، **المرجع نفسه**، ص15.

[3] - قاسم سلاطنية وسامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2008، ص136.

وخسارة ما يقارب 4 مليار دولار نتيجة انخفاض الصادرات البترولية من 13 مليار دولار[1] إلى تسعة ملايير خلال سنة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية حيث وصلت حصة الصادرات من قيمة المديونية إلى 40% سنة 1986، بعد ما كانت تشمل 80% منها سنة 1985 وصلت خدمة الدين إلى 55% من قيمة الصادرات.

خلال هذه الفترة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على قبول برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، من أجل إعادة جدولة ديونها، الأمر الذي أدى إلى تدهور سوق الشغل بسبب السياسات الاقتصادية الانكماشية المبتعدة من طرف المؤسسات لمالية الدولية.[2]

ومن الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة وغير مباشرة ومن بين هذه الأسباب انخفاض أسعار المحروقات.

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول وهو ما يعني أنه معرض لصدمات سلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره والأسواق الدولية، وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل وضح وجلي سنة 1986. نتيجة الأزمة البترولية، حيث انخفضت أسعار البترول بصفة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986، ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر أثناء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) نتيجة اتباع سياسات تقليدية بسبب الأزمة البترولية سنة 1986. وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة، وقد عمق هذا الأثر ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديموغرافي، فلم يستطع بذلك سوق العمل أن يستوعب اليد العاملة الراغبة في العمل، وعرفت بذلك هذه السوق تفاوت بين مستويات عرض العمل والطلب عليه، نتج عنه تفاقم في البطالة[3] (انظر إلى الملحق الجدول رقم (10) والمنحنى الشكل (1))

من تحليل الإحصائيات المتعلقة بالبطالة يظهر لنا الارتفاع المستمر لمعدلات هذه الأخيرة من سنة لأخرى، فنجد أن كان هذا المعدل 15% سنة 1984 وتزايد ليصل 17,65% سنة 1989، ثم ارتفع ليسجل 19,2% و 20,2% سنتي 1990 و1991 على التوالي، وهذا ما بين عدم جدوى محاولات إيجاد مناصب عمل جديدة للبطالين.

فمع تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، والصعوبات التي عرفتها ميزانية سير الدولة، شهدت عمليات إنشاء مناصب الشغل تراجعا كبيرا من 125600 منصب شغل سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986، وإلى 64000 منصب سنة 1987 ثم إلى 80000 منصب شغل سنة 1988 و 76000 سنة 1989، لتأتي فترة

---

[1] - بن دقفل كمال، **"أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر"**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع، جامعة تيارت، الجزائر، ص03.

[2] - بن دقفل كمال، المرجع نفسه، ص03.

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص32.

التسعينات التي تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، حيث دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، وذلك منذ سنة 1987.

ثانيا: الصحة:

كانت بداية مرحلة 1980 بداية للتحولات والتغيرات الجذرية في إستراتيجية التنمية الوطنية وتوجهاتها، أين تسجل تغيير الاتجاه السياسي للحكومة، والتي بدأت منذ 1980 وانعكس هذا التحول في المجال الاقتصادي، وبدأ الاتجاه نحو سياسة الانفتاح والتوجه نحو الليبرالية ولأول مرة في تاريخ السياسة الصحية الجزائرية يتم استبعاد المفهوم التقليدي الذي يعرف الصحة "هي الخلو من المرض"،[1] وتبني مفهوم السيوسيولوجيا الذي يعتبر الصحة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الوقائي، والذي جاء في توصيات مؤتمر الاستشفائي للحزب الحاكم FLN سنة 1980. ومن ملامح التحول في هذه المرحلة أنه: إذا كان الميثاق الوطني لسنة 1986 قد تضمن مواد التأكيد على الطب المجاني فإن الذي حدث في دستور 1989 أن الرعاية الصحية للمواطنين تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها.[2]

في سنة 1986 صدر المرسوم التنفيذي (25-86) الذي أعطى الاستقلالية التامة للمراكز الإستشفائية الجامعية، بعد ما كانت هذه المراكز مندمجة مع باقي القطاعات الصحية، وتم إنشاء المدرسة الوطنية للصحة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي (11-89) المؤرخ في 07 فيفري 1989م، التي اعتبرت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، كانت مهمتها إدخال المبادئ والتقنيات الحديثة في مجال تسيير المصالح الصحية، من خلال تكوين الموظفين والمسيرين والممارسين في مؤسسات وهياكل الصحة.[3]

وبصفة عامة فقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح القطاع الصحي وتطور السياسات الصحية والمنظومة الصحية، وحدث تقدما ملحوظا في مجال الصحة، وارتفاع معدل الأمل في الحياة وتراجع نسب الوفيات، ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة تزايدا كبيرا لبعثات المرض للعلاج خارج الوطن في حالة استعصاء العلاج محليا، التي وصلت تكلفتها سنة 1986 إلى 751,66 مليون دينار.[4] (انظر الملحق الجدول رقم (11))

ومن بين النقائص التي عرفها النظام الصحي خلال تطوره في هذه الفترة هي: اللامساواة بين المدن. فقد استحوذت المدن الكبرى على أهم الإنجازات الصحية مثل: وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة التي كانت تحتل دائما المراكز الأولى في مجال

---

[1] - زيان عاشور، **"المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد36، ج1، الجلفة، الجزائر، ص304.

[2] - زيان عاشور، المرجع السابق، ص304.

[3] - يوبة حجوط وسليمان فروفي، **دور القطاع الخاص الصحي في تدعيم السياسة الصحية في الجزائر في ظل مرحلة (1988-2014)**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والإدارة المحلية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015، ص20-21.

[4] - يوبة حجوط وسليمان فروفي، المرجع نفسه، ص20-21.

الخدمات الصحية، ويبقى العلاج المجاني أحد الأهداف الكبرى التي تحققت في المجال الصحي في هذه المرحلة.[1]

ثالثا: التعليم:

في عام 1982، تضاعف عدد المعلمين الجزائريين العاملين في التعليم 27 مرة، ليرتفع عددهم من 700 معلم حتى 19ألف معلم خلال عشرين عام.

شكلت المدرسة قسما مدمجا في ملامح الجزائر في ومن الأوراس حتى واحات الجنوب الكبير، وأصبح " مشهد " الأطفال الذين يحملون الحقائب المدرسية على ظهورهم أو بالأبدي مألوفا على طول الطرق في كل مكان.

ما بين 1970-1980، اتجه التباين بين عدد الصبية والبنات المقبولين في الدارس إلى الانخفاض، فقد أصبحت نسبة البنات 40 % من أعداد التلاميذ المقبولين في المدارس الابتدائية والثانوية، واستقرت هذه النسبة في الجامعات على 25% اعتبارا من عام 1987.

ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الفتيات المقبولات يعبر عن التغييرات التي أنتجتها "الثورة المدرسية" لاسيما العلاقات بين الجنسين. فالاختلاط على مقاعد المدرسة، شوش الإمتثالية [نزعة التقيد بالأعراف المقررة / المُعرب]، والأحكام المسبقة. فقد أصبح عدد الشابات الجزائريات اللاتي تخلين عن الحايك (الحجاب التقليدي)، ولبسن البنطال، كبيراً في سوق العمل الماهر. وأخذ المرء يراهن بخاصة في التعليم، ونادراً ما يراهن قاضيات ومحاميات وطبيبات. لكن التحديث الناجم عن التحضر والتعليم، لم يطل جميع قطاعات المجتمع في ما يتعلق بالنساء (مواصلة الزواج المرتب، وثقل التقليد العائلي، وعدم الاختلاط المرئي في الفضاء العام).[2]

بدأ العمل بمشروع " المدرسة الأساسية" منذ مطلع العام الدراسي 1980. فقد أصبح على التلاميذ المقبولين منذ هذا التاريخ أن يتبعوا مرحلة التعليم الأساسي ومدتها 9 سنوات مقسمة إلى ثلاث حلقات مدمجة مدة كل منها ثلاث سنوات. تكرس الحلقة الأساسية (ما بين سن 6 - 9 سنوات) للتدرب على طرائق نشطة للتعبير (قراءة، كتابة، حساب)، ومهمة حلقة التيقظ (ما بين سن10- 12 سنة) تعزيز المكتسبات السابقة، وإدخال تعليم اللغة الفرنسية بواقع 10 ساعات أسبوعيا، ومجموع كلي مقداره 27,5 ساعة. أخيرا، النهائية ما بين سن (13 - 16 سنة) وتعنى بالتوجيه وتتعلق بالفروع العلمية، والعلوم الاجتماعية، و"التعليم متعدد الفنون". وما بين 1970-1981، بلغ عدد من تم تأهيلهم 33 ألف أستاذ للتعليم المتوسط، و 500 مفتش. وأنشئت بنى لوجستية أيضاً، مثل معهد التربية الوطني، الذي طبع في عام 1982 وحده 21 مليون كتاب.[3]

---

[1] - يوبة حجوط وسليمان فروفي، المرجع نفسه، ص 22.

[2] - المرجع نفسه، ص 23.

[3] - يوبة حجوط وسليمان فروفي، المرجع السابق، ص ص22-23.

وفي مستوى الجامعة، اتخذت التدابير التالية: إلغاء العام الجامعي واستبداله بالنظام الفصلي ذي الأشهر الستة، وتشارك الكليات مع المعاهد، وتقصير مدة العطلة، وإنشاء وحدة القياس وإلغاء الفصل. يستمد هذا النظام إلهامه من النموذج الأمريكي، في حين أن المدرسة الأساسية المقترحة، هي بالأحرى النافذة في البلدان الشرقية. في الحالتين، يجب القطيعة مع التقليد المدرسي الموروث عن الوجود الاستعماري. لكن النتائج لم تكن مقنعة جدا. ففي كل عام يترك المدرسة ما يزيد عن 200 ألف تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين 6-13 سنة. وفي عام 1982، ارتفعت نسبة النجاح في الشهادة الثانوية حتى 25%، وبقي اللجوء إلى العون الأجنبي مهما جدا. ففي بداية الثمانينيات، كان نحو ثلث المعلمين في المرحلة الابتدائية لا يزالون من المتعاونين الفرنسيين والروس والرومانيين والسوريين، ولاسيما من المصريين، ففي عام مستوى 1975 - 1976 ، كان تلاميذ المرحلة الثانوية يتوزعون على النحو التالي: 93,4% في التعليم العام و7,6 % في التعليم الفني.[1]

وكان عدد خريجي الجامعة بسيطا. ففي عام 1980-1981، منحت الجامعة ما يزيد قليلا عن 8000 دبلوم فقط. وكانت مدة الدراسة طويلة جدا بشكل غير طبيعي. ولا يزال الاختلال قائماً بين الدراسات العامة والدراسات العلمية الذي سبق ملاحظته بقوة في التعليم الثانوي (نحو 40 % من الطلاب في الفروع الأدبية والاقتصاد والقانون). وإن ازداد عدد الطلاب زيادة مهمة بعد الاستقلال، فإن تأطيرهم وتأهيلهم التقاني لا يتلاءم مع التقانات المستوردة. وآل تأهيل الكوادر إلى منح الأولوية للوظائف الإدارية على حساب إتقان التقانات. فالدور المرسوم للكوادر يتطلب منهم دبلوما كصك يتعذر رده للحصول على وظيفة أكثر مما يتطلب منهم معارف لا عنى عنها لإتقان التقانات مستقبلا.

إضافة إلى ذلك، وبرغم الجهود العظيمة المبذولة في مستوى التعليم، فإن الجهاز التعليمي الجزائري اصطدم بمشكلتين: النمو السكاني، وقضايا تعريف الهوية من أجل جزأرة تدريجية للمدرسة.[2]

رابعا: الفقر:

إن التحسن الاجتماعي الذي عرفه المجتمع في بداية الثمانينات لم يكن طويلا بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% وتدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15,6% إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة إلى 40%.

[1] - جبالي فتيحة، **المنظومة التعليمية في الجزائر –قراءة في المناهج والتقويم-**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في اللسنيات والتواصل اللغوي، قسم اللغة اعلربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص80.

[2] - يوبة حجوط وسليمان فروفي، المرجع السابق، ص 23.

ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره، وشهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب والذي أثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن. وأثر الإرهاب على الاقتصاد ككل وبالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التخريب والتدمير، وقد اتسعت دائرة الفقر لتظم أعدادا كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفع عدد المتشردين في جميع الأعمار، وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في هذه الفترة وسياسات لتعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية.[1]

[1] - ياسين حفصي يونبعو، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، (مذكرة نيل ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص42.

الفصل الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائري إبان المأساة الوطنية (1990-2000)

تمهيد:

لقد عاش الاقتصاد الجزائري العديد من الأزمات في فترة التسعينات ومنها انهيار أسعار النفط في الجزائر، ومن خلالها واجهت الجزائر أزمة اقتصادية كبيرة، ومن بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات كبيرة منها الأزمة البترولية، إن انهيار أسعار المحروقات أدت إلى تزايد ظاهرتي الفقر والبطالة وكذا تضاعف عدد السكان كما استمت هذه الفترة بكثرة المشاكل الصحية.

يعد الوضع الأمني نهج لاقتصاد الدولة، ويظهر لنا أن هذا السياسات لا تخلو من الاهتمامات الاقتصادية التي تركز من جهة على الوضع الاقتصادي في الساحة الدولية، ولكن رغم تدهور الوضع الأمني واللااستقرار في الجزائر ظهر هناك تدهور في الوضع الاقتصادي كتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي للدولة، وتراجع المديونية الخارجية كذلك والعملة الوطنية فشكل هذا أثر كبير على الدولة الجزائرية وتراجعت مكانتها العالمية.

1- الواقع الاقتصادي :

1-1- الأزمة النفطية وتأثيرها على مداخيل الدولة:

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر من أهم المحركات لقطاع الطاقة بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة حيث يعتمد عليها في العائدات الضريبية كما يشكل عامل رئيسي في نمو الدخل الوطني بصفة عامة كما يعتبر من القطاعات الحساسة التي لها أهمية كبرى على المستوى الدولي وذلك من حيث شبكة العلاقات الاقتصادية التي تقيمها الجزائر مع مختلف الشركات العالمية فهو بصفة عامة يشكل وزنا ثقيلا في الاقتصاد الكلي الوطني وذلك بسبب حاجة السوق الوطنية الداخلية للطاقة زيادة على أن إيرادات هذا القطاع أمر[1] يعتمد عليه في تحقيق الموازنة المالية فهو مصدر هام في تكوين الاحتياطات المالية وكذا المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.[2]

وفي هذا النطاق شهدت اقتصاد الجزائر فترة الأزمة النفطية من مرحلة الإصلاحات 1992 إلى 2000 مرحلة صعبة، كان من أبرزها الصدمة البترولية الأولى التي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 10 دولار للبرميل في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وتسبب هذا في حدوث عجز مالي قدر بـ 0,8%، حيث سارعت الجزائر جاهدة إلى القيام بتحديات إصلاحية ضمن الاقتصاد شاملة يهدف بتلبية الاحتياجات المتزايدة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية فلم يكن أمام الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلا أن تفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع المحروقات، فكانت البداية في أوت 1986 من خلال سن قانون (14-86) والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ومن بين

[1] - فاتح حركاتي، **"دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد2، المجلد 32، 2018، ص434.

[2] - فاتح حركاتي، المرجع السابق، ص434.

التسهيلات التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات هو ما جاء به قانون 4 ديسمبر 1991 رقم (21-91) جاء هذا القانون ليتم قانون (14-86) حيث سمح هذا القانون للشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات، مع تحديد شروط التمويل والاستغلال وعلى الرغم من نجاح الجزائر في استقطاب الشركات النفطية العالية للاستثمار فيها رفقة "سونطراك" في مجال البحث والتنقيب والاستكشاف، وساهمت في تحسين معدلات الاحتياطات المتوفرة إلا أن أسعار النفط المنخفضة خلال فترة التسعينات لم تكن بالأسعار المحفزة على الاستثمار في قطاع المحروقات فكان هذا القانون مدعما أيضا للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. فنصت المادة الثانية على التعديل وتتم المادة الرابعة من القانون (14-86) المؤرخ في 19 أوت 1986 في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوصة عليها في هذا القانون يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة تنظيم والبحث عن المحروقات واستغلالها.

وسمحت المادة الرابعة من نفس القانون للشريك الأجنبي بأن يمول وينجز لحساب المؤسسة الوطنية، والقنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات وتحدد شروط التمويل والاستغلال وكذا كيفية تسديد الاستثمارات ضمن عقد الاشتراك وبهذا أنهى هذا القانون احتكار شرطة "سونطراك" لعميلات النقل البترولي.

وقد نجحت الجزائر بإصدارها للقانون (14-86) وتعديله بموجب القانون (21-91) في جلب الاستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات، فكانت بداية العمل من 1986-1992 تم خلاله إجراء عمليات المسح الزلزالي وتحليل العمليات المتعلقة بها، وبعدها جاءت المرحلة الثانية 1992 ومن خلالها بدأت عملية الحفر، فخلال عام 1994 تم حفر 34 بئر منها 10 آبار تم حفرها من طرف هذه الشركة المحلية بإمكانياتها الخاصة. أما الباقي فكانت من نصيب الشركات الأجنبية الشريكة لها.

تعد أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الإطلاق، حيث تراقب جميع دول العالم ومؤسساتها الاقتصادية هذه الأسعار لما لها من دلالات وانعكاسات بالغة على مستقبل التكاليف والنمو الاقتصادي العالمي ونتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية لأزمة هذه المادة الإستراتيجية صفة التقلب المستمر.

أما بالنسبة لتحديد أسعار بيع الغاز الطبيعي فلا يوجد لحد الآن نظام واضح بشأنه، وإنما يتم عن طريق اتفاق بين الأطراف المعينة لتحديد سعر التبادل لفترات زمنية متوسطة أو طويلة الآجال، وتفكر عدد من الدول المنتجة للغاز في إنشاء منظمة خاصة للدول المصدرة للغاز على غرار منظمة البلدان المصدرة للنفط.[1]

[1] - شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، الجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص142.

تقلبات أسعار النفط وأثرها على البطالة:

في نهاية الثمانينات خلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه للصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية لمنح استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات المطلقة لم تأتي بالنتائج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد إمضائها مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 دولار

الجدول رقم (1): تطور معدل البطالة وأسعار النفط من 1990 إلى 1998

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المعدل%	19,66	20,59	23,42	23,15	24,30	28,10	28,20	28,60	28,00
الاستثمار	47,70	58,30	144	185,21	235,92	285,92	147,01	201,64	211,88
أسعار النفط	22,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,86	12,28
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج الداخل الخام (%)					15,85	14,26	6,77	7,25	7,49

المصدر: قطوش رزق وبن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، 2017، ص187.

لم تختلف فترة التسعينات عن السنوات السابقة من حيث طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين كما توضحه الأرقام عن تذبذبات أسعار البترول والارتفاع المتزايد المعدل البطالة ولعل أهم ما ميز هذه الفترة التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي وتحديدا البطالة في المجتمع، إذ بلغ متوسط البطالة للفترة (1994-1998) % 27,44 حيث يرجع هذا الارتفاع للأسباب الآتية : انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع؛ تسريح العمال الناجم عن عمليات الخصخصة، وتطهير المؤسسات، فقد أشارت تقدرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاج مستها إجراءات العلق والتصفية، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 مليون عامل نحو البطالة؛ النمو الديمغرافي، حيث ازداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بسبة % 131,05 حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر في تلك العشرية، وما ترتب عنها من تعطيل للكثير من النشاطات الاقتصادية، وتفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصاد الجزائري. على خلفية الاختلالات السابقة واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994 صار الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة خاصة في ميزان المدفوعات، أخبرت السلطات على اللجوء إلى اختيار إعادة جدولة الديون الخارجية، فتم التوقيع أولا على برنامج البيت لمدة سنة في ماي 1994، وبعدها تمت صياغة إطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 03 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في غاية شهر ماي من سنة 1995، مما أتاح للحرائر الحق في

استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الإصلاحات. ومن أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بلوغ معدلات نمو عالية كان على الدولة أن تلتزم بعدة شروط منها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليل وترشيد النفقات العمومية وخفض وتيرة التوسع النقدي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص خوصصة مؤسسات القطاع العمومي. وكان من نتائج تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية أن عاد التوازن للميزانية سنتي 1996 و 1997، أما حجم الاستثمارات العمومية فعرف زيادة باستثناء سنة 1996 التي يلغ فيها 147.01 مليار دج،[1] أي بانخفاض يقارب 40 % مقارنة بسنة 1995، ويتضح سعي الدولة إلى تقليص حجم الإنفاق العمومي، حيث انتقلت نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج الداخلي الإجمالي من 15.86 % سنة 1994 إلى 8.50 % خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تطبيقا الشروط صندوق النقد الدولي. هذه المعطيات وإضافة إلى تسريح العديد من العمال في سبيل إعادة بناء القطاع العمومي الاقتصادي بين 1997 و 1998 جعلت معدلات البطالة تسجل أرقاما قياسية مستقرة عند حدود 28 % رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني.[2]

2-1- تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي:

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

1- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة أو الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

2- من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.[3]

---

[1] - قطوش رزق وبن لوكيل رمضان، **"تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، 2017، ص187.

[2] - قطوش رزق وبن لوكيل رمضان، المرجع السابق، ص187.

[3] - منصوري زين، **"واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، ع2، ص128-129.

3- أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاتبة.

4- يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات وحواجز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة وحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.[1]

- **قانون النقد والقرض 1990:**

يعتبر القانون (10-90) للنقد والقرض والصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشركة المحلية والأجنبية 51% و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون في تمويل كل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز، ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية والمعدلة والجديدة، والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ344 مشروع أي تعديل 20,6%. وذلك كان بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.[2]

- **قانون سنة 1993:**

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البنية القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات همشت القطاع الخاص المحلي. وضيقت مجال القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أية

[1] - منصوري زين، المرجع السابق، ص129.

[2] - بن لخضر عيسى، **سياسة تحويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلاني ليابس-سيدي بلعباس، 2018-2019، ص51-52.

مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات. كما نص هذا القانون على عدم التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب: فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما إنجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار لتسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق واللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة كل المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها. فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار.[1]

3-1- ارتفاع المديونية الخارجية:

كان طبيعيا أو تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية الكافية والانهيار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على أثر رحيل المستعمر، وحيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصدمات الخارجية كما أثر على قدرتها التمويلية وحاجتها إلى الاستدانة الخارجية.[2]

- **الفترة من (1990-1999):**

لقد شهدت الجزائر خلال المأساة الوطنية تدهور كبير مسّ القطاع الاقتصادي بالخصوص وذلك لتراجع النمو الدخل القومي بما يقارب 02% كما ارتفع معدل التضخم وذلك إثر انخفاض قيمة العملة الجزائرية مع ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير،[3] وأن أسباب كل ذلك نردده بالدرجة الأولى إلى تلك الآثار التي خلفتها السياسة المتبعة في الجزائر أثناء العشرية السوداء وأن حل هذه الأزمة حسب رأي "بلعيد عبد السلام" رئيس الحكومة المقترح بعد استقالة "الشاذلي بن جديد" في 11 جانفي 1992 وكذا الفساد الإداري التي تفشى في المؤسسات الاقتصادية والرأس المال الجزائري وفي ذلك إشارة إلى سيطرة القطاع العسكري أو ما يعرف بالجنرالات على المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، حيث تشير الإحصائيات أن في هذه الفترة أن الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد شهدت تدهورا، حيث بلغت التحويلات المالية نحو الخارج سنة 1990 حوالي 2,9 مليار دولار مقابل 2,6 مليار دولار سنة 1993 إن حل هذه الأزمة مرهون باعتماد سياسة تقويمية ذات نفس طويل تتضمن موازاة مع الإجراءات التي تمليها مكافحة الأفعال الإرهابية من الناحية الأمنية وكذا مكافحة الفساد الإداري الذي تفشى في المؤسسات الاقتصادية والرأس المال الجزائري

---

[1] - بن لخضر عيسى، المرجع السابق، ص ص52-53.

[2] - محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص130.

[3] - كواحلة يمينة، **تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، العدد 18، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، ص 10.

وحماية النظام والأمن العموميين، تدابير عميقة بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بكل قوى وبصورة معتبرة وأن هذا الإصلاح يتطلب فترة استقرار مدتها خمس سنوات على أقل تقدير؛ كما اقترح "بلعيد عبد السلام" رئيس حكومة الجزائر في خطاب أمام المجلس الشعبي بتاريخ..... قائلا : (أعدت على وجه الخصوص ذكر فحو الإجراءات التي سبق لي أن اقترحتها في سبيل تخفيف من وطأة المديونية الخارجية للجزائر من دون اللجوء إلى تلك الحلول التي تتضمن قبول الشروط المملات من طرف صندوق النقد الدولي والمتضمنة على وجه الخصوص تخفيض جذري لقيمة العملة الوطنية، التحرير المتوحش للتجارة الخارجية، تصفية المؤسسات الاقتصادية الوطنية بثمن بخص).[1]

4-1- تراجع العملة الوطنية:

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، حيث نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخلات التي تحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، هذا الوضع يبين أنه لا يكن اعتباره مشكل ظرفي وإنما هيكلي وهذا لعدم تمكن الاقتصاد الجزائري من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، وعليه استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف الاقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، إذ تمثلت هذه الإصلاحات في الانتقال من اقتصاد مخطط ومسير من المركز إلى اقتصاد توجه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد. وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ لا يتحقق ذلك إلا باستعادة الدينار لجزائري لقيمته الحقيقية الداخلي والخارجية على السواء، لذلك كان لابد أن تتسع دائرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار في الداخل والخارج مع بقاء الهدف النهائي وهو قابلية تحويل الدينار الجزائري، ولقد تم تعديل معدل صرف الدينار وفق:

- الانزلاق التدريجي: الذي يعتبر الطريقة الأولى في إجراء عملية تعديل صرف الدينار الجزائري، حيث يكون هذا الانزلاق مراقبا من طرف السلطات النقدية، إذ طبقت خلال فترة امتدت من نهاية سنة 1987 إلى بداية سنة 1991، ويعود سبب تبني الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطيات الصرف المتاحة.[2]

---

[1] - بلعيد عبد السلام، **مذكرات رئيس الحكومة الجزائرية السابق**، نشر جريدة الشروق في 17 جويلية 2007، الشروق، ص04.

[2] - بلبيوض خديجة، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص ص140-141.

- زيادة ثقل الدين الخارجي.

حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4,7 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 7,6 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد نهاية 1989 وانطلاقا من نوفمبر 1990، استمر هذا الانزلاق في بداية 1991 للوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 ديسمبر1990 بنحو 103%، وتتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى سعر الصرف التوازني.

على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15,8889 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية جانفي سنة 1991، ثم 16,5946 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17,76 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية مارس 1991. إذ استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الستة أشهر الموالية ليتم اتخاذ قرار بالتخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، بهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 للدولار الأمريكي الواحد واستقر إلى غاية 1994.

لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI، حيث خفضت قيمة الدينار بنسبة 40,17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990 وما بين 25 و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار وذلك ما بين شهر أفريل وشهر سبتمبر، خلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001.[1]

- **اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:**
- اتفاق الاستعداد الإنتمائي الأول ماي 1989:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول عل بالأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.

كما استفادت الجزائر من تسهيل تحويل تعويض بمبلغ 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

كان محتوى الاتفاق (اتفاق التثبيت) يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم مايلي:

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.

[1] - بلبيوض خديجة، المرجع السابق، ص ص141-142.

- تقليص الحجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون (12-89)، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون (10-90) والمتعلق بالقرض والنقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي. أيضا قيام السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة تهدف حسب الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق، لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها[1] بـ10 مليون دولار دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.

تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال ثلاثة أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار ن 10,476 دج إلى 17,8 دج.

- اتفاق الاستعداد الإنتمائي الثاني جوان 1991:

تم الاتفاق على الاستعداد الإنتمائي الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، تم بموجب هذا الاتفاق تقيدم 300 مليون وحدة حقيق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- الشريحة الأولى في جوان 1991.
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

ولقد سحبت الجزائر الثلاث أقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي.

التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.[2]

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

[1] - منصوري سعدان، **دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ع14، مارس 2018، ص ص303-304.

[2] - منصوري سعدان، المرجع السابق، ص ص303-304.

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود. وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:

- تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر.

ابتداء من 1 أكتوبر 1991 بدأ تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء.[1]

2- الواقع الاجتماعي :

2-1- الفقر:

إن تراجع أسعار المحروقات في النصف الثاني من الثمانينات أدى إلى بداية ظهور مرحلة جديدة فيما يخص الوضع الاجتماعي، وهي مرحلة تزايد مظاهر الفقر والتي تم توسيعها منذ سنة 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية إلى حد كبير والتخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل وتراجع المداخيل، وباءت بالفشل كل محاولات الدولة لاستدراك الاختلالات الكبرى التي ترأسها الإصلاح الهيكلي في البنى الاجتماعية من خلال مجموعة من الإجراءات التي أظهرت فيما بعد محدوديتها، وعدم نجاعتها وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى تقهقر اقتصادي مطول، رافقه ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية، وبطالة متزايدة واستياء اجتماعي يزداد أكثر فأكثر.[2]

لقد أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهضة، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي وانتشار ظاهرة الفقر وتتعلق هذه الإصلاحات فيما يلي:

- تحرير الأسعار وإلغاء دعم المواد الأساسية دون تقديم مساعدات أو تعويضات للفئات المحرومة.
- توقف تقديم بعض الخدمات في قطاعي التربية والتكوين.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي كانت وراء حل بعض الوحدات وتسريح العمال.

إن الانخفاض السريع للقدرة الشرائية الذي مس الطبقة المتوسطة المتمثلة في الإطارات والأعوان المهرة، وهي أكثر شرائح المجتمع، أدى إلى إفقار هذه الشريحة وانتماءها بالتالي من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة، كما أن زيادة الدخل الأسري رافقتها زيادة في الأسعار، أدى البعد الاجتماعي في الاعتبار وكان التحول إلى اقتصاد السوق مرادف الاقتصاد الاجتماعي وزاد من تدهور التشغيل والمستوى المعيشي للمواطنين.

---

[1] - منصوري سعدان، المرجع السابق، ص305.

[2] - شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراق اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص ص82-83.

تبين أن الدولة لم تهتم برسم سياسة اجتماعية ناجحة بل انصب جل اهتمامه نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى وتحقيق التوازنات المالية، وهو الأمر الذي لم يكن له تأثير يذكر على تطور المؤشرات الاجتماعية بل أدخلت الإصلاحات الهيكلية فئات جديدة في دائرة الفقر.

تواجدت بيوت الفقر عبر كامل أرجاء الجزائر، ويتركز السكان الفقراء أساسا في المناطق المحيطة بالمدن في بيوت مؤقتة وغير صحية، وفي المناطق الجافة بالشمال والشمال الشرقي، وفي المناطق شبه القاحلة بالهضاب الوسطى التي تعاني من مشاكل نقص المياه، وفي المناطق الجرداء وشبه الجرداء في الجنوب.

كما أن السكان الأكثر عرضة للفقر، هم أساسا صغار المزارعين والمربين الذين ينتجون من أجل استهلاكهم الذاتي، وكذا العمال الموسميين، بالإضافة إلى فئات أخرى كالأسر التي تعيلها امرأة وكذلك للأجراء الذي يساوي أجرهم الأجر الوطني الأدنى أو يقل عن ذلك، أي 12000 دج وأيضا المهاجرون إلى المدن، وبعض ضحايا الإرهاب، والأشخاص المسنين والمعاقين، أضف إلى ذلك العائلات التي ليس لها دخل أو لها دخل زهيد التي يمكن اعتبارها فقيرة، والموظفون ذوي المستوى المتوسط أو الأدنى.[1]

2-2- البطالة:

تنذر التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائري بدأ في الارتفاع من 28% في عام 1995 ليبلغ 30% في سنة 1999، وهذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد وتفاقم مشكلة البطالة في الجزائر ما يلي:[2]

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بنسبة كبيرة جدا.
- التزايد السكاني الكبير.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي والأجنبي والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على مشكل البطالة.

وتتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص:[3]

---

[1] - شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، **المرجع السابق**، ص ص82-83.

[2] - عبد الحميد قومي وحمزة حايف، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، مسيلة، 15،16 نوفمبر 2011، ص4.

[3] - عبد الله غانم وحمزة فيشوش، **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15،16 نوفمبر 2011، جامعة مسيلة، ص ص13،14.

- البطالة في الأرياف ف ارتفاع وتزايد مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري عن الاهتمام بالأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية، ولقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائري نسبة 37% سنة 2001 و 42,1% سنة 2005.
- أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا تمثل فئة الإناث سوى 20,4% من طالبي العمل.

تطور معدلات البطالة في الجزائر:

لقد تطورت معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1982-2013)

الجدول رقم (13): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982-2013)

السنة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998
معدل البطالة	16	12	14	17	20	23	25,5	28	27
السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	26	20	17	15	12	10,4	10	/

المصدر: صفية بوزار، فعاليات وانعكاس سياسات التشغيل، ص558.

الشكل (2): تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982-2013)

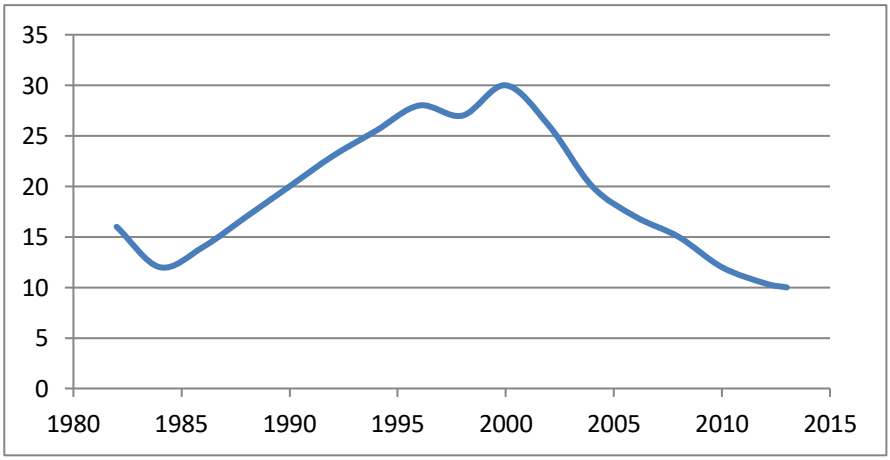

فبالنسبة إلى ظاهرة البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة و في هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات المتعلقة بانعكاسات البرنامج التصحيحي في المغرب على سوق العمل أن عمليات التسريح الكبيرة للعمال من

المؤسسات المغربية نتيجة للخوصصة وإعادة الهيكلة تعتبر العامل الثاني المفسر لظاهرة البطالة في المغرب ومن جهة ثانية الطالبين أو الباحثين عن العمل والمقدر عددهم سنويا ما بين 250 و300 ألف الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم هذه الظاهرة.

إن البيانات الإحصائية تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23 % سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما: [1]

1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

2- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحث عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة (94-97) نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـ 61.59 % تليها مؤسسات القطاع الخدمي بـ 21,07 % ثم المؤسسات الصناعية بـ 15.81 % وإن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية بـ 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى بـ 59.89 % التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة بـ 17.55 % أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل بـ 1.42 % الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 ة تجاوز 3 2 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطـال مقابل 24 مليون لسنة 2000 و هذا العدد قابل للارتفاع حسب رأينا و ذلك للأسباب التالية:

- استمرار عمليات التسريح الطوعي.
- اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من المجالات العمل المضمون.
- حالات التأمين على البطالة فهذا الإجراء هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة التخفيف من آثار برنامج التصحيح الهيكلي حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحد أقصى الثلاث السنوات للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية و بنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجددا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.

[1] - روابح عبد الباقي وغياط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص8.

- زيادة معدلات النمو الديموغرافي: ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10% فقط من طالبي العمل الجد ينجحون بالظفر بوظيفة.
- تراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني سبب الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها حيث تم تصفية وخوصصة الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق التنبيه بذلك.
- ضعف معدلات التشغيل والركود الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي.
- إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 ألف ليزيد الأمور تعفنا، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه و للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 و750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي.[1]

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29% سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. في ظل هذا الوضع المأزوم ومع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع والخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية "الدينار" بأكثر من 50% في الوقت الذي بقت فيهاالأجور ثابتة (مجمدة) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يحصل على المعدل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخيل فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7% من المداخيل والباقي موزع على الفئات الأخرى.[2]

إن من نتائج ارتفاع نسبة البطالة هو تطور معدلات الفقر والعكس صحيح، حيث تبين التقارير والإحصائيات أن معدل الفقر انخفض في الجزائر في أواخر التسعينيات وخاصة في الألفيات بينما تطور مؤشر الفقر في الجزائر بصفة عامة.

أسباب البطالة وخصائصها في الجزائر:

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع الجزائري كما نجد أن أسبابها متعددة وكلها ساهمت في تشكيلها، ومن أهم هذه الأسباب:

أ- **انخفاض الاستثمارات:** بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 97% إلا أن الانخفاض الذي شهدته أسعار المحروقات تأثرت به الإيرادات الجزائرية.[3]

---

[1] - روابح عبد الباقي وغياط شريف، المرجع نفسه. ص09.

[2] - روابح عبد الباقي وغياط شريف، المرجع السابق، ص8.

[3] - مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص252.

وبالتالي تأثر عالم الشغل وتأثرت حالة الطلب على العمل فحين بقيت دالة العرض في ازدياد مستمر مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة فتراجع الإيرادات كبح معدلات النمو من جهة وتوقيف الاستثمارات من جهة أخرى، فأزمة المديونية التي شهدتها الجزائر في فترة 1986 إلى غاية إعادة جدولة الديون مع المؤسسات المالية الدولية 1995، أدت إلى إعادة النظري السياسة الاستثمارية حيث نجد أن في سنة 1993 كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ12 مليار دولار، وكانت نسبة خدمة الدين هي % 86 وهو ما قارب 9 مليار دولار،[1] كذلك أدى عدم الاستقرار الأمني والسياسي* الذي عرفته البلاد إلى نفور الشركات المحلية والأجنبية من الاستثماري في الجزائر، مما أدى إلى كبح الاستثمارات خاصة المولدة للشغل، وهو ما يظهر لنا في تطور معدل النمو الاقتصادي، كلما كانت مرتفعة كانت فرصة الاستثمارات كبيرة وبالتالي تزداد مناصب الشغل المنشأة،[2] لكن في الجزائر يمكن الاعتماد على الأرقام الإحصائية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور معدل النمو الاقتصادي بين (1990-2004)

النسبة	1990	1992	1994	1996	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
%	0,8	1,8	0,9-	4,1	5,2	3,2	2,4	2,1	4,1	6,8	5,2

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2005.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو كان سنة 1990 يعادل 0.8% لينتقل سنة 1992 إلى 1.8% ثم 1.1% إلى سنة 1997 ثم شهد هذا التحسن نتيجة التعامل مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التصحيح والتثبيت لإرجاع التوازنات المالية ثم وصل سنة 2001 إلى 72.1 ليصل بعدها إلى 6.8% سنة 2003 بفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي إن تراجع معدلات النمو أدى إلى توقيف الآلة الاقتصادية مما أثر على الاستثمار ثم على إنشاء مناصب الشغل، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% 1987 ليصل إلى حدود 130 سنة 1999.

ب- القضية السكانية:

يؤدي السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة ولقد عرفت الجزائري المتن 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة 3% ومنذ نهاية الثمانينيات سجل النمو السكاني تباطؤا محسوسا، حيث بلغت نسبة

[1] - عاصم أحمد، **مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص144.

* ترى نيفين مسعد أن عدم الاستقرار السياسي والأمني هو: " ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى عدم قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات المجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، مما يؤدي بالمساس بشرعية وفعالية النظام"

[2] - عبد الله بلوناس، **البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي**، (بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع ج2، الجزائر، 26-28 أفريل 2006)، ص305.

النمو الديموغرافي سنة 1998 1.52% ثم 1.46% سنة 1999، و1,43% سنة 2000 وإن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينيات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا سنة 1977 إلى 8326000 شخص في سنة 1998، وهكذا أصبحت مشكلة السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد من الأسباب المؤدية إلى تفاقم البطالة.[1]

كما أن النمو السريع في إنشاء المدن أدى إلى زيادة من نسبة سكان الحضر، حيث إن عدد المدن سنة 1987 كان 3488 مدينة، وأصبح 4055 مدينة سنة 1998، وأن نسبة سكان الحضر بلغت 80.90% سنة 1998 أي زيادة 9.98% مقارنة بسنة 1987، مما أدى إلى انخفاض عدد السكان في الأرياف في الفترة 1966 و1998 من 6744332 نسمة إلى 626720 نسمة بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالعمل،[2] ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن نمو معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا.

كما أن الهجرة الداخلية ليست فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات أقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل. ويتضح ذلك من خلال الجدول:

الجدول رقم (15): التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية

السنوات	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في التجمعات السكانية	%56.10	%61.20	%70.82	%80.90
السكان المقيمون في التجمعات الريفية	%43.90	%38.80	%29.18	%19.10
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء العام للسكان والسكن www.ons.dz

وبوجه عام تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة حيث يركز 97% من السكان في مناطق شمال الصحراء رغم أن الكثافة السكانية لا تعتبر عالية 12.29 ن/كم^2 سنة 1998، أما المدن الكبرى فكثافة سكانها عالية.[3]

إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة، مما نتج عنه الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية وبالتالي أدى إلى خلل في سوق العمل الجزائري.

[1] - مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص245.
[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2000، ص76.
[3] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص76.

كما أن معدل البطالة يتباين من منطقة إلى أخرى وذلك حسب التوزيع السكاني لها وتوجيه الاستثمارات، وكذا طبيعة المنطقة المدروسة من حيث المادة الأولية، ويمكن عرض معدلات البطالة في التعدادات السكانية الأربعة (98-92-91-90) في الجدول:

الجدول رقم (16): عرض معدلات البطالة في التعدادات السكانية الأربعة

المنطقة	1990	1991	1992	1998
الوسطى	%28,5	%16,06	%19,33	%35,15
الغربية	%26,46	%19,06	%22,4	%23,05
الشرقية	%36,02	%21,29	%21,81	%33,88
الجنوبية	%22,52	%25,25	%19,05	%8,02
معدل البطالة على مستوى الوطن	%23,12	%20,18	%20,64	%29,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة مس كل المناطق بما فيها المناطق الجنوبية حيث إن معدل البطالة لسنتي (1991-1990) الخاص بالمناطق الجنوبية هو في ارتفاع رغم انخفاض الكثافة السكانية بالمقارنة مع المناطق الأخرى وذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادية، الشيء الذي شجع الكثير من الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتواجد في المدن الكبرى.

ج- برنامج الخوصصة:

وفقا للأوامر الصادرة في 22 أوت 2001، فإنها تعني كل صفقة تترجم بالتحويل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين من الخواص كل أجزء من رأس مال اجتماعي أو الأصول للمؤسسات المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة للدولة وذلك عن طريق امتلاك أسهم حصص اجتماعية أو الاكتتاب لزيادة رأس المال، كما يمكن تعريف الخوصصة على أنها كل مجهود يبذل لاسترجاع الحوافر المؤدية إلى الفعالية في المؤسسات العمومية وذلك بدفعها للقطاع الخاص.

اتبعت الدولة الجزائرية سياسة الخوصصة كأداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، فبعد الإعداد لبرنامج الخوصصة كان فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو أحد العقبات الرئيسية للبرنامج حيث كان يعتقد أن العمالة القائمة بهذه المؤسسات التي سيجري عيها تطبيقات الخوصصة سوف تتأثر تبعا للظروف المحيطة بكل مشروع، حيث دلت بعض أدبيات الاقتصاد على أن المشروعات التي تتمتع بتسويق كبير فإنه بمجرد خوصصتها تصبح هذه المؤسسات حرة تنفيذ خطط الاستثمار الخاص بها

ولا تحتاج إلى نقص عمالها بل أنه يستوجب زيادة عدد عمال آخرين نتيجة توسع نشاطها الإنتاجي.[1]

إلا أنه عند البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر وجد أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة، حيث قدرت النسبة الواجب تصفيتها بحوالي 5% من عدد العمال سنة 1997، غير أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع من وجهة نظر المستثمرين إلى أكثر من الضعف وقد انخفض بالفعل عدد العمال بمؤسسات القطاع العام بمعدل 519881 عامل في نهاية السداسي الثاني لسنة 1997.

2-3- قطاع الصحة:

تعتبر الصحة إلى جانب كونها حقا عالمي أساسي، مورد بلغ الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار حاولت منذ الاستقلال توفير حاجيات السكان في مجال الصحة، عبء إطار الميثاق الصحي الذي يشكل التصميم التوجيهي للمنظمة الوطنية للصحة، وتتميز هذه الأخيرة بسيطرة القطاع العمومي الذي يعد القطاع الأساسي الذي يوفر العلاج من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها في ظل قيود محددة.

تميزت بداية التسعينات بإقامة برامج عملية للصحة، منها البرنامج الوطني لمكافحة أمراض الأطفال، لكن بقيت المنظومة الصحية تعاني في ظل غياب أهداف واضحة وظهر ذلك من خلال احتجاجات المواطنين ونقص الحواجز مع ضعف التكوين، كما اتسمت هذه الفترة بكثرة المشاكل الصحية والتموين للقطاع الصحي التي برزت مع نهاية الثمانينات وخاصة أزمة انخفاض أسعار البترول وكذلك تفاقم الوضع في القطاع الصحي والتي كانت تهدف في خطوطها العريضة إلى:[2]

- الانفتاح على المحيط مع محاولة تجديد وتسيير أفضل للميزانية.
- وضع آليات جديدة للتكيف والتجاوب من خلال مسار شامل على مدى خمس سنوات،

وهو البرنامج الذي لم ينجح وذلك راجع إلى الوضع الأمني الذي كانت تعاني منه البلاد والذي تمثل في المأساة الجزائرية وكثرة ضحايا الإرهاب ما كان له نتائج صحية ونفسية وخيمة خاصة إذا ما علمنا أن القطاع الصحي من القطات التي تتأثر بالأزمات الأمنية والحروب الأهلية فهو يمس بصفة مباشرة المجتمع البشري.

ولقد صنفت إحدى الدراسات للمنظمة العالمية للصحة الجزائر في الترتيب 81 من دول العالم من حيث فعالية المنظومة الصحية في هذه الفترة.

إن ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة أن تسيير السياسة الصحية اتجه في بدايتها نهج سياسة الإشباع المصطنع والذي وصل إلى النقمة بدل التغير، ومن بين الإصلاحات التي

---

[1] - هالة السعيد، **"الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصصية في الدول النامية مع تطبيق على التجربة المصرية"**، مجلة مصر المعاصرة، العدد45، 2000، ص63.

[2] - مسعود البلي، **واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص105.

أرادت الدولة إدخالها على هذا القطاع في بداية التسعينات خصوصا فيما يتعلق بالخوصصة في المجال الصحي قد كان له آثار والتي نذكر منها:

- التزايد المستمر لارتفاع التكلفة الطبية خاصة الأمراض المستعصية.
- التسيير المتذبذب للموارد الصحية المادية منها والمالية والبشرية والهيكلية.
- تدني النفقات العامة للقطاع الصحي.

أما فيما يخص العلاج في الجزائر هو مضمون من طرف القطاع العام بجميع مراكزه الاستشفائية والمتخصصة منها بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص ويمكن عرض تطور نسب التغطية الصحية.[1]

2-4- قطاع التربية والتعليم:

تميزت مرحلة التسعينات بتبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وكذلك لإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل مع المؤسسات المالية الدولية، لأن الجزائر في تلك المرحلة كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة حيث حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة تقديم حلولا للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، وأمام هذا العجز الذي تشهده الخزينة العمومية الجزائرية دفع بها إلى الاقتراض أو الاستدانة من مختلف الهيئات الدولية، وبالرغم من المبالغ المالية المعتبرة التي منحت للجزائر إلا أن الدولة عام 1990 خصصت 5075000 ألف دينار جزائري لقطاع التعليم العالي وهي تمثل نسبة 6,4% من ميزانية الدولة والتي بلغت تلك السنة 84000 ألف دينار جزائري، وهذا إذا دل فإنما يدل على الاهتمام التي كانت توليه الدولة لهذا القطاع، لكن الأزمة الاقتصادية التي كانت في تلك المرحلة بالإضافة إلى الوضع الأمني الغير مستقر في تلك الفترة أثر وبشكل مباشر على قطاع التعليم والذي كثيرا ما استهدف المدارس كنقاط ثابتة أراد الإرهاب من خلالها التأثير على الدولة أو النظام وذلك من خلال إلحاق الضرر المادي بها سواء من ناحية المنشآت والمباني أو طاقات التربية والتعليم من حيث الموارد البشرية، حيث وصلت ميزانية القطاع في عام 1995 إلى 16877192 دينار جزائري.[2]

لقد تأثر قطاع التعليم العالي بالوضع الذي كان سائدا آنذاك لأنه كان سيئا للغاية على جميع الأصعدة حيث أعطت السلطات الأولوية للقطاع الأمني على حساب القطاعات الأخرى وبلغت ميزانية التعليم سنة 1996 حوالي 19559000 دينار جزائري.[3]

من خلال هذه المعطيات والميزانية المخصصة للتعليم العالي نلاحظ مدى تذبذبها وكيف أن الانهيار في أسعار المحروقات كان له تأثير مباشر على مخصصات التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة لميزانية التعليم إلا أن أي يضعف تأثيرها بحسب زيادة عدد الطلبة

---

[1] - جميلة بار، **أزمة النفقات العمومية في القطاع الصحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1994، ص86.

[2] - عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، 2011، ص66.

[3] - حمزة مرداسي، **دور وجودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص75.

وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي والأجور، ما يؤثر على البحث العلمي من حيث التمويل.[1]

الاستنتاج:

نستنتج من خلال سبق من التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعينات أزمة نفطية كبيرة أثرت على الجانب الاقتصادي كالبترول وأسعار المحروقات والتي أثرت كذلك على الوضع الاجتماعي مما جعلت تفاقم في معدل البطالة والفقر ونقص القطاع التعليمي والصحي وتأثيرها على النمو السكاني، وهذا التدهور يرجع على الوضع الأمني الذي كان السبب الرئيسي في تدهور وتهشيش الواقع الاقتصادي في الجزائر من خلال تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي وارتفاع في المديونية الخارجية والعملة الوطنية وهذا ما جعل الجزائر تفقد مكانتها العلمية.

[1] - محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص127.

الفصل الثاني: أهم الإصلاحات السياسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري خلال المأساة الوطنية (1990-2000)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية منذ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية حيث شكلت الأزمة النفطية الحافز الأول لهذا التغير وبينت بوضوح تدهور التوازنات الاقتصادية الكلية الأمر، الذي تطلب القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في الحكومات السياسية للبلاد، ونذكر منها إصلاحات "مولود حمروش"، إصلاحات "بلعيد عبد السلام" والتي ظلت إلى ما بعد المرحلة الانتقالية في ظل الحكومة الجزائرية.

1- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة "مولود حمروش":

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيه "مولود حمروش*" المعروف بـ"رجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية"، ساهمت في رفع دخل الجزائر خارج قطاع المحروقات. لكنه كان في نظر الكثير ظلا لا يفارق الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" حتى سخر منه البعض ولقبوه بحامل مظلة الرئيس. وعندما عين "حمروش" رئيسا للحكومة راهن على كتيبة قوية وهي كتيبة الإعلام، فلقد أغدق على المقربين منه ليؤسسوا صحفا مستقلة تكون موالية له وشيئا فشيئا تحولت الصحافة "المستقلة" إلى يد مضاربة بين أيدي "مولود حمروش".

أما على صعيد سياسته الاقتصادية لم يكن "حمروش" يريد استرجاع الأراضي التي وزعت بعد إلغاء نظام تعاونيات التسيير الذاتي، وقانون الثورة الزراعية في شكل مستثمرات فلاحية، لأنه كان يعلم أن قطار الخصخصة قد انطلق ولن يتوقف سيره، حيث كان يهدف "حمروش" إلى التقليل من مظاهر فساد هذا القطاع الحيوي، فقد دفعه في بداية التسعينيات إلى نشر فوائد المستفيدين من المستثمرات الفلاحية وفضح هوياتهم.[1]

ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها "مولود حمروش" نذكر:

- وضع "حمروش" يده على اللجنة الوطنية المكلفة بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية حيث أصبحت النواة الصلبة التي تؤطر بعد الآن.[2]

ونصب نفسه في عام 1984-1986 رقيبا يخطب وده الوزراء المهتمون برؤية مشاريع قوانينهم، كان يريد أن يظهر فضلا في نظر الرئيس "الشاذلي" كحارس للدستور والقوانين والتنظيمات في البلاد، وأن يقدم نفسه هكذا كـ "تقنوقراطي*" يحترم القوانين.

---

* مولود حمروش: ولد في 3 جانفي 1943 بمنطقة سديا مسيد بقسنطينة، ينحدر من عائلة ثورية من عرض الرئيس السابق للجزائر هواري بومدين وفرحات عباس، متحصل على الماجستير في جامعة لندن عن أطروحة الانقلابات عند الأنظمة الإفريقية. ينظر: رفيق شلغوم، مولود حمروش أبو الإصلاحات السياسية والتعددية الإعلامية، 7 جويلية 2013 على الموقع: https://www.djazairess.com

[1] - د.م، **مولود حمروش.. الإصلاحي وإمبراطور الإعلام، البيان**، رواية مجلدة 42، 10 أبريل 2010 على الرابط: https://www.albayan.ae/our-homes

[2] - عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2001، ص ص183-186.

* التقنوقراطي (أو ما يعرف بـ التكنوقراطية) فهي تعني تطبيق منهجي علمي مدروس من أفراد يمتلكون قدرا من المهارات التقنية، وبدأت التكنوقراطية في سنة 1932 في الو.م.أ وكان عبارة عن ثلث من المختصين بعلوم الهندسة

لقد ابتعدت حكومة "حمروش" كثيرا عن مضمون الإصلاح وبرنامجه الذي تبناه المجلس الوطني الشعبي، إلى حد أن الأعمال التي أطلقتها في مجالات عديدة كانت نتائجها سلبية كالتالي: عدم إرساء الآليات الاقتصادية التي ينبغي أن تحل محل الآليات الإدارية، أيضا مواصلة التدخل الإداري في اشتغال شركات الدولة، كذلك إعفاء الإطارات من العمل بشكل كثيف، أيضا تفاقم وضع المنشآت العامة الاقتصادي والمالي قد نجم بوجه خاص عن عدم تنفيذ الحكومة تعهداتها لتحسين وضعها المالي، أيضا تهميش الزراعة. وكذلك سياسة نقدية صارمة وتفاقم التوترات الاجتماعية، باختصار إن سوء تطبيق الإصلاحات أو عدم تطبيقها عبر عن نفسه بتوسع الاستياء الشعبي، وإحباط الإطارات، وفقدان "حكومة الإصلاحات" مصداقيتها.[1]

فعلى العموم فإن الإصلاحات التي جاء بها "مولود حمروش" لم تمس بشكل مباشر القطاع الزراعي أو الصناعي أو حتى النظام المالي للجزائر في مطلع التسعينات إنما ركز كثيرا على الدعاية الإعلامية والتحكم في الإعلام السمعي البصري التلفزيون والجرائد والإذاعة، للدعاية لصالح حكومته فقط.

2- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة "بلعيد عبد السلام" :

لقد كان "بلعيد عبد السلام*" فريدا متميزا في حياته النضالية والسياسية، وكان رجلا يضرب به مثالا عن السياسة ولهذا فقد اشتغل في الحياة منصب رئيس الحكومة في بداية الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي وتميزت فترة رئاسته للوزراء سنة 1992-1993 بنشوب مواجهات مسلحة في البلاد وأزمة اقتصادية خانقة، وعرف عن موقفه الرافض للافتراض الخارجي لمواجهة تبعات الأزمة الأمنية والاقتصادية سنة 1993، والذي عجل برحيله عن الحكومة في العام ذاته وتقلد مناصب عدة منها وزير الصناعة بين 1965-1979، وقبلها كان رئيسا تنفيذيا لشركة "سوناطراك" الحكومية للمحروقات 1964-1965.[2]

والعمارة والاقتصاد، ويستخدم هذا المصطلح في يومنا هذا للتعبير عن شكل من أشكال الحكومة، وهي حكومة الكفاءات أو التقنيات التي ظهرت مؤخرا نتيجة تقدم التقني، في الحكومة التقنوقراطية فهي حكومة متخصصة بالأمور الصناعية تجارية اقتصادية فقط. انظر: حنين حجاب، ما هي الحكومة التقنوقراطية، 9 جويلية، 2017، www.mawdoo3.com ، اطلع عليه على الساعة 14:09

[1] - عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص ص209-210.

*بلعيد عبد السلام: المناضل والمجاهد خلال الثورة التحريرية من مواليد 1928 ببلدية عين الكبيرة ولاية سطيف، من المناضلين الأوائل في الحركة الوطنية الجزائرية، وهو من أبرز الأعضاء المؤسسين لرابطة الطلاب المسلمين في شمال إفريقيا 1951-1953، وكان عضو مؤسس لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين سنة 1953، والتحق بصفوف الثورة التحريرية كما التحق كذلك بقيادة الثورة بالقاعدة الغربية، حيث أوكلت له العديد من المهام والمسؤوليات الثورية. أنظر إلى: لوصيف موسى، **"عبد السلام بلعيد طالبا ومؤطرا لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين"**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد2، 18 ديسمبر 2021، ص 762.

[2] - صابر بليدي، **بلعيد عبد السلام سياسي عاصر أخطر المراحل في تاريخ الجزائر**، العرب، الأحد 9 أوت 2020على الرابط: https://www.co-uk.cdn.ampproject.org

وفي سنة 1958 كلف بمهام في إطار هياكل الحكومة المؤقتة منها مساعد لوزير الشؤون الاجتماعية والثقافية ليعين سنة 1961 في ديوان الحكومة المؤقتة إلى غاية الاستقلال، ومن المناصب التي استمر بخدمتها مدير عام لشركة "سوناطراك" في 1964-1965 ووزير الصناعة والطاقة 1965-1977، ووزير الصناعات الخفيفة 1977-1979 وبهذا ارتبطت به السياسة الصناعية كلها في عهد الرئيس "هواري بومدين" وكان رئيس الحكومة في 1992-1993.

ومن مذكراته والأحداث التي تحتويها لا يسع المجال لحصرها لذا كان حريصا لدى توليه رئاسة الحكومة في بداية التسعينات على إطلاق عملية إصلاح اقتصادي ومالي، فأراد جمع أموال البلاد في نظام بنكي رقمي ليتمكن من مراقبة مصير ووجهة كل دينار خصوصا أن الجزائر كانت تحت أزمة اقتصادية خانقة، وكان "عبد السلام" يعي جيدا خطورة وحساسية عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي التي باشرها وقال آنذاك: "علبالي بلي دخلت خنشوشي في غار الأفعى، كيما هاذاك الثعلب لي ولى ذيب" لأنه كان يعرف جيدا الاقتصاد كله في جيب قلة من ضباط فرنسا وكذلك البنوك ومخارجها في أيديهم، وتميزت فترة رئاسته للحكومة 1992-1993 بداية الأزمة وما تبعها من أزمة اقتصادية خانقة.[1]

ويذكر "بلعيد عبد السلام" أنه طلب من المؤسسات ضرورة تغيير نظامها ومطابقة المعايير العالمية المعمول بها حتى في بلدان الاتحاد الأوربي، وهذا قبل خلق ديون خاص ووضع مصلحة خاصة بمتابعة المشكل، وإيجاد نظام خاص بنا لاستقلالية الصناعة الجزائرية، والتخلص من ثقل القيود الفرنسية التي أبقت الجزائر طبقا لاتفاق 1949 ضمن دائرة النفوذ الفرنسي عن طريق عقود إمتياز التي كان على الجزائر خوض حرب لإبطالها وتحرير القطاع من التوابع الذين تركتهم فرنسا.

وأرجع "عبد السلام" جزءا من فشل مشروع الثورة الزراعية، إلى كون المعارضين له، وقد عملوا على تحويل الأراضي لصالح أشخاص في جبهة التحرير الوطني وكان "عبد السلام" من أشد المدافعين عن سياسة التصنيع للرئيس الراحل "هواري بومدين" وجاء في مذكراته أن الصحافة الفرنسية التي انتقدت السياسة التصنيعية التي انتهجها "بومدين" وعزت انفجار أكتوبر انتفاضة 6 أكتوبر 1988 وأعمال الشغب التي نجمت إثر تدهور المستوى المعيشي للجزائريين. إلى فشل تلك السياسة التصنيعية التي وضعت الصناعات الثقيلة على رأس الأولويات وهي التي استهلكت الكثير من الموارد لم تخلق في المقابل مناصب شغل.[2]

[1] - أبو الصناعة الجزائرية برجل، **بلعيد عبد السلام..رجل ضحى مرتين من أجل الجزائر**، يومية وطنية إخبارية شاملة المواد، 28 جوان 2020، على الرابط: https://www.elmaouiol.dz

[2] - عبد السلام بلعيد، المرجع السابق.

إذا كان "عبد السلام" قد رفع آنذاك شعار اقتصاد الحرب وكان يقصد به أن يعطي الأولوية للظروف الأمنية مع تركيز على توفير الموارد الأساسية للاستهلاك والتي تحول دون وقوع الآفات الاجتماعية والمجاعات دون التركيز على التنمية الصناعية أو التنمية الزراعية. [1] وشرع في إصلاحات عميقة للتحكم في ثروات البلاد والنأي بها عن مخالب صندوق النقد الدولي، فإن المسحة الاشتراكية الموروثة عن الرصيد الاشتراكي والبومديني لم ترضي
الفاعلين الحقيقيين في السلطة

حيث كانت فرنسا قد لعبت فرنسا دورا مهما في الاتفاق المبرم بين حكومة رضا مالك* وصندوق النقد الدولي، استفادت من خلاله الجزائر من إعادة بناء وتحرير اقتصادها. هذا وقد عملت فرنسا على استمرار القروض والمساعدات الأجنبية للجزائر بما يضمن استمرار تدفق الغاز والنفط.[2]

وفي إطار مفاوضاتها مع صندوق انقد الدوليFMI ، تمكنت الجزائر من التوصل لأول اتفاق مالي معه والذي كان مشروطا بتطبيق إصلاحات اقتصادية خلال سنة والعمل على إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس، ما مكنها من الاستفادة من 6 مليار دولار في سنة 1995. إضافة لعقدها اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات وإعادة جدولة ثانية مع نادي باريس جويلية 1995.[3]

لم يمضي وقت طويل حتى أقيل الرجل في 1993، وخلفه الراحل "رضا مالك" على رأس الحكومة ولم يقضي أكثر من أسبوع في منصبه، حتى كان قد أكمل كل إجراءات توقيع الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي حيال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة جدولة ديون البلد مما أنهك الوضع أكثر ولم تتخلص منه إلا في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وعاد "بلعيد" مجددا بمناسبة الانتخابات الرئاسية لعام 1999 دون أن يفلح في الترشح وقد نصح "بوتفليقة" بالانسحاب من السباق وعدم تكرار تجربته مع الجنرالات لكن التاريخ أخذ مسار آخر جعل الرجل بركن التقاعد السياسي.[4]

3- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الفترة الانتقالية وما بعدها:

---

[1] - عبد العالي رزاقي، **ما لا يقال سيناريوهات التغيير في الوطن العربي**، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص366.

[2] - سميرة بلعربي، **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين يوميتي لوفيغارو (LE FIGARO) وليبيراسيون(LIBERATION) من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999**، (أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال)، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2012-2013، ص146.

[3] - عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الفرنسية في ظل الأزمة 1992-1997**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، د.س، ص 110.

[4] - جمال الغلامي، **الإحراج والإزعاج في مذكرات بلعيد عبد السلام**، 4 أوت 2007، على الرابط: https://www.echouroukonline.com تم الإطلاع عليه يوم 20 أفريل 2022 على الساعة 22:00

مع مجيء الرئيس "الشاذلي بن جديد" حيث تم تبني سياسة الانفتاح على غرار من الدول العربية الأخرى، بشكل سمح ببروز القطاع الخاص، وبإعادة النظر في الخيار الاقتصادي السابق، كما ظهرت وزارة الصناعات الخفيفة التي هي ما ميزت الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي، وهذا بجانب الصناعة الثقيلة التي حظيت بالأهمية منذ مجيء الرئيس "هواري بومدين".[1]

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينات، وارتفاع المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات، في ظل الوضعية المرتدية للاقتصاد الوطني، وأصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضة.[2]

الإصلاحات الاقتصادية:

تعرف مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من 1990-2000 بمرحلة المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يعتمد معطيات السوق وتطلب الأمر حملة من الإصلاحات، وتقسم هذه المرحلة إلى:

أ- مرحلة بداية الإصلاحات 1990-1994:

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر التي صادفت صدور فانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، وجاء هذا القانون ليدعم النظام المالي والمصرفي على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور السياسة النقدية، وقد أعاد هذا القانون كامل إصلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي.

وفي نفس الإطار صدر في هذه المرحلة قانون جديد للاستثمار سنة 1993 ليهدف لتطوير وترقية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر، كما ظهرت هيئات عمومية جديدة كلفت بمتابعة ملفات المستثمرين الوطنيين والأجانب.[3]

كنتيجة لتفاقم المشاكل التي أحدثتها السياسات السابقة شرعت السلطات العمومية في وضع أول البرامج للإصلاح، من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية تم ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.[1]

---

[1] - د.م، التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر، محاضرة، ص6.

[2] - كربالي بغداد،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة وهران، 2005، د.ص.

[3] - سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، محاضرة، جامعة عنابة، ص07.

ب- المرحلة الثانية من إصلاحات الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصليح الهيكلي 1995-2000:

إن الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو إعادة التوازن الاقتصادي كنتيجة لتنامي عبء الديون وخدمات الدين والتذبذبات التي عرفتها أسعار البترول الذي أثر سلبا على الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، عليه فقد عقدت الجزائر اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفق برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995 الذي كان مصحوبا ببرامج إعادة جدول الديون الخارجية.[2]

ولكن الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج حيث تم إنشاء الشركات القابضة العمومية، لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها، وكانت تهدف هذه العملة إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات ومن جانب آخر شرع مع بداية 1997 م في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تمت خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية 102 مؤسسة بالإضافة إلى حل 333 مؤسسة عمومية. ومن جانب آخر تم إنشاء مشروع قانون 1996م بتمويل من البنك العالمي تحت إشراف مكاتب دراسة دولية قصد فتح رأسمال بنك التنمية المحلية، لكن المجلس الوطني الانتقالي لم يوافق على هذا المشروع، والحدث البارز الذي حدث في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999. أما فيما يتعلق بالوضع العام للقروض الممنوحة للإقتصاد في الجزائر فقد تعلقت إلى غاية منتصف التسعينات بتدخل البنوك التجارية في مجال منح القروض القصيرة والمتوسطة المدى، كما ارتبطت بتدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خاصة في مجال منح القروض طويلة الأجل، ولذلك لم يساهم هذا النوع من التمويل من تحسين القدرات التمويلية لهذه المؤسسات.[3]

أهداف الإصلاحات الاقتصادية :

- تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات.
- إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلي أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية وإزالة أو التقليل من تلك التحديات.

---

[1] - دادان عبد الوهاب وحورية بن طرية، المرجع السابق، ص05.
[2] - دادان عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص05.
[3] - سوامس رضوان، المرجع السابق، ص08.

- إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار.[1]

صور الإصلاحات الاقتصادية:

أ- الإصلاح النقدي والمالي:

➢ *السياسة النقدية:*

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود في إيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وبالعكس يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج والأدوات التي أقرها الصندوق تتمثل في:

- رفع أسعار الفائدة.
- تحديد السقوف الإنتمائية الخاصة بالإتمام المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

➢ *السياسة المالية:*

وهو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مرة بها الاقتصاد العالمي آنذاك أصبحت السياسة المالية تلعب دور أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة.[2]

ومن أهم الإصلاحات النقدية والمالية تتلخص في النقاط التالية:

- إعادة توازن الأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- إلغاء كل الإعفاءات الضريبية على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.
- إنشاء صندوق وطني للتأمين على البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.
- إنشاء معامل إحتياطي إجباري بـ 3% على الودائع البنكية لاحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة حسابات البنوك التجارية.
- إصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة منها إدماج الصندوق الوطني لتوفير واحتياط النظام البنكي.
- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة المنتجات البترولية سنة 1997.[3]

---

[1] - بوقصة إيمان، **"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد3، مارس 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة-الجزائر، ص85.

[2] - بوقصة إيمان، المرجع السابق، ص86.

[3] - ناصري راضية، **تقسيم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – فرع نقود مالية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص25.

ب/السياسة التجارية:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير وإلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والارتجال بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.[1]

وتشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية ومن أهم هذه الإجراءات:

- تحرير التجارة الخارجية.
- ترشيد قطاع التعريفية الجمركية.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد المسيرة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.[2]

إصلاح المؤسسات العمومية:

فقد تمت عملية الخوصصة، حيث ظهر أول برنامج الخوصصة في أفريل 1996م مدعما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه مع نهاية 1998 تم اعتماد برنامج نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999، إلا أن هذه العملية لم تتكامل بشكل كامل الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، ورفض النقابات والعمال والوضع الأمني.[3]

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمين من بيوقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام. وإن الشركات القابضة لإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية مثلا قطاع الصناعة بع سنة شركات قابضة، قطاع البناء والأشغال العمومية به شركتين قابضتين وكثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة و حسب الدين الخارجي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي وإعادة هيكلة اقتصادها بما يتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر وأصبحت الخوصصة من البنود العالمية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة.[4]

قطاع الفلاحة وقطاع السكن:

[1] - بوقصة إيمان، المرجع السابق، ص86.
[2] - بوقصة إيمان، المرجع السابق، ص86.
[3] - ناصري راضية، المرجع السابق، ص26.
[4] - سليم عقون، المرجع السابق، ص53.

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته وإندماجه في المخطط الإقليمي نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية.
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة إجراءات الأهمية الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجال التعمير والعقار والتمويل.[1]

الاستنتاج

بعد تفحصنا لحصيلة النمو الاقتصادي الذي عرفناه خلال أزمة التسعينات فإن الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بها الحكومات السياسية للبلاد التي تظاهرت بأن إصلاحتها تخدم الوضع الاقتصادي للدولة، ما هي إلا إصلاحات شكلية فقط، لم تفلح بالقيام بأي دور في الاقتصاد الوطني، كانت تحمل أثرا واضحا على الاقتصاد الكلي للبلاد، وذلك بارتكازها على الجانب الإعلامي والزراعي، وإهمال المسار الاقتصادي للمحروقات عامة والبترول خاصة.

[1] - سليم عقون، المرجع السابق، ص51.

الفصل الثالث: نتائج المأساة الوطنية على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

من خلال دراستنا للوضع الاقتصادي الذي عم البلاد خلال الأزمة التسعينية، الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرضت له والذي أدى إلى الخروج بإصلاحات اقتصادية سياسية حكومية، وتدهور الوضع الأمني؛ ظهرت العديد من النتائج والانعكاسات التي أثرت على هذا الجانب، والتي نعد منها فشل في برامج السياسات العامة التي أثرت على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في آن، كما ظهرت الخوصصة التي اعتمد عليها الاقتصاد الوطني كحل للخروج من الأزمة الاقتصادية خلال عشرية التسعينيات والتي كانت فرصة لانتشار ظاهرة الفساد على مستوى الاقتصاد الوطني الذي أثرت عليه السياسات الجزائرية.

1- فشل وقصور برامج السياسات العامة:

أمام تحدي الأوضاع الأمنية وحالة اللااستقرار السياسي وإظطراب الأوضاع الاقتصادية وضعف الإنفاق الحكومي على برامج السياسات العامة بسبب تراجع إيرادات الخزينة العمومية، أدت تلك الأسباب إلى قصور وفشل برامج السياسات العامة لكل القطاعات.

إن ضعف الموازنة العامة يأتي كنتيجة لتراجع الإيرادات والتي دون شك أثرت تأثيرا سلبيا على حجم الإنفاق على البرامج المختلفة للسياسات العامة، حيث تميزت تلك المرحلة بالعجز الواضح في الاستجابة لمختلف المتطلبات والحاجيات المجتمعية، فتراجعت معها السياسات العامة للشغل وانتشرت البطالة وتفاقم معدل الفقر، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وتسجيل عجز في قطاعات الصحة والتعليم وكل القطاعات الحيوية التي ترتبط ببعث التنمية وتطوير المجتمع.[1]

إن تخصيص برامج السياسات العامة في تلك المرحلة في الجزائر وإن وجد فإن الانطلاق في تجسيده يصطدم بواقع الحال يحمل من التحديات والعقبات ما يجعله مشروعا عاجزا منذ بداياته، والسبب الرئيس هو الضعف في الإنفاق العام واضطراب البنية الاقتصادية وضعف البنية التحتية نتيجة الأعمال الإرهابية التي أحدثت خسائر مادية وبشرية طالت كل المجالات.

فالواقع الأمني أثر على متابعة برامج السياسات العامة في الكثير من المناطق التي عرفت اعتداءات إرهابية وكانت جهات مضطربة، واجهت فيها الحكومة صعوبات كثيرة أثناء عمليات الإعمار والبناء لما دمرته الجماعات الإرهابية على مستوى كل المشاريع، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل تعداه إلى تعطيل كل الأجهزة الحكومية من اتخاذ تدابير الشأن العمومي.[2]

---

[1] - عاشور عبد الكريم، **محاضرات في الحكامة والمواطنة**، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، ص7.

[2] - عاشور عبد الكريم، المرجع نفسه، ص8.

من الأسباب الأخرى التي يرجع إليها تراجع وضعف برامج السياسات العامة وذلك بصفتها الهيئات الداعمة كجهات مانحة للعديد من القروض المالية التي كانت الدولة في حاجة ماسة لها من أجل إنقاذ برامج السياسات العامة في الجزائر كنتيجة لوقوع الشعب الجزائري من الفقر والبطالة وسوء المعيشة. وهذا المعروف بسياسة توجيه المديونية الخارجية وهو المحتم على الدولة إتباع تلك التوجيهات من طرف المؤسسات والتي أثرت سلبا على حجم التدخل الحكومي، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتدعيم الأسعار ورفع الدعم على بعض السلع الحساسة التي تمس المواطن بصفة مباشرة كالخبز والحليب وغيره من المواد الغذائية، ومعنى هذا عدم تطبيق السياسات الحمائية الموجهة نحو المجتمع، وهو ما أدى إلى اتساع الهوة بين معدل الدخل الفردي حيث ظل الراتب الشهري للعامل الجزائري ثابت بينما شهد زيادات كبيرة وملحوظة في أسعار السلع على اختلاف أنواعها، بالتالي اضطراب في البنية الاجتماعية كانعكاس اضطراب السياسات الاقتصادية، وهنا تولد العجز الكلي لبرامج السياسات العامة لدى الحكومة المتعاقبة في تلك المرحلة.[1]

عرف قطاع الصحة منذ 1990-2000 انتفاض حاد في تراجع الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تمويل تسيير قطاع الصحة، وهنا كان المنعرج الحاسم للنظام الصحي الجزائري بحيث يدخل برنامج الصحة ضمن المخطط الذي عمدته الدولة الجزائرية والمعروف بالإصلاحات الاقتصادية في ظل التثبت الاقتصادي وبهذا افتتحت الجزائر أبوابها إلى السوق العالمية، وهو ما يدل على توجه جديد نحو اقتصاد السوق وبداية ظهور التسيير الليبرالي من خلال منح الاستقلالية في التسيير. ولم يكتب لهذا القطاع النجاح بسبب الوضع السياسي السائد في هذه الفترة وعدم الاستقرار وكان أقرب إلى افتراضات معزولة تفتقر إلى الدراسات المتأنية وإلى الشرعية وغياب أهداف واضحة وتوجه غير مدروس ولا مراقبة نحو القطاع الخاص مع تدهور مثير للقطاع العام.[2]

كما أن التعليم في الجزائر خلال فترة التسعينات قامت من خلاله وزارة التربية بتطبيق جملة من الإجراءات والتعديلات الضرورية لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى الأداء التربوي والمردود التعليمي.[3]

2- ظهور الخوصصة وسياسة الانفتاح الاقتصادي:

لقد جاء الحديث عن الخوصصة مرتبطا بتبني النظام الاقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق في بداية التسعينيات، ولقد جاء هذا التوجه كنتيجة لعاملين: الأول يتمثل في وضعية الاقتصاد الوطني، والثاني في برامج المؤسسات المالية الدولية حيث أملت الظروف

---

[1] - عاشور عبد الكريم، المرجع نفسه، ص9.

[2] - علي دحمان محمد، **تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير ومالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجريبية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص ص117-118.

[3] - بن عابد مختارية، **"المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية –واقع وآفاق-"**، مجلة الرواق، العدد3، المركز الجامعي غليزان، سنة النشر جوان 2016، ص109.

التاريخية التي كانت تمر بها البلاد على الحكومات أن تنتهج نظام السوق الحر وذلك لما أداه النظام الاقتصادي الاشتراكي من فشل ظهر في صورة عجز أصاب كل الشركات والمؤسسات الوطنية، حيث لم تعد باستطاعة هذه المؤسسات تحقيق الإنتاج والربح وإنما تعدى ذلك إلى العجز في دفع رواتب العمال الأمر الذي أدى إلى خوصصتها وبيعها بأسعار رمزية وهو ما يعرف بإرساء قواعد اقتصاد السوق إلى تحريك وتحويل مفاهيم وعناصر الإنتاج والمتمثلة أساسا في: العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل ورأس المال لتمويل عمل الإنتاج.

وإن اقتصاد السوق والذي يعتبر الخوصصة أحد آلياته، هو قبل كل شيء اقتصاد يمارس فيه تحرير الأسعار وكي تصبح حقيقة الأسعار واقعا ملموسا يجب أن تتخذ ثلاث إجراءات أساسية: تحرير الأسعار ومنع الاحتكار وتفتح الاقتصاد العالمي.

اقتصاد السوق يسمح بسيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لأن الملكية الخاصة تسمح بتطوير روح المبادرة بصفة أفضل، ومنه فالاقتصاد على أسس السوق هو اقتصاد قائم على أساس المنافسة وتحرير الأسعار وحرية المبادرة، ولأن الخوصصة مقرونة باقتصاد السوق فهي وقبل كل شيء وسيلة وأداة التعديل المؤسساتي حيث أنها تزيد نمو الموارد المالية الموظفة في الرأسمال وتشجيع استثمار الخواص المحليين والأجانب.[1]

أي أن إصلاح القطاع العام والخوصصة يعتبر من أهم إجراءات التصحيح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية، خاصة الصناعية والتي تحددها الدولة للمرور لاقتصاد السوق، والتصحيح الهيكلي هذا يكون عبارة على شروط تفرضها الدولة والقانون على النشاطات الشركة والطاقة البشرية التي توظفها من عمال بالإضافة إلى الوسائل المادية والتنظيمية التي تشكل أساس الإنتاج الخاص بالشركة. كما يدخل في إطار سياسة التعديل الهيكلي للمؤسسات عمليات حلها وتصنيفها وتسريح العمال.[2]

إن تبني الجزائر لسياسة الخوصصة يمثل خطوة هامة في إعادة بناء الاقتصاد نحو الشروط والظروف التي كانت تقتضيها الظرفية العالمية، ويمثل طلاق النظام الاقتصادي القائم على أسس اشتراكية التي اتسمت بتدخل الدولة في كل أنشطة وإحكام رقابتها على الجهاز الإنتاجي، فتبني هذه السياسة للاقتصاد الحر في الواقع للشروع في تحولات اقتصادية كبيرة تسعى الدولة لتحقيقها، وعليها أن تضمن نجاحها.

جاءت فكرة الخوصصة في الجزائر بعد الفشل الذي ميز قطاعها العام، وعجز عن تحقيق الفائض في مردودية الإنتاج الوطني أو الاقتصاد، واعتماده الكلي على خزينة الدولة في تمويله، وقد سعت الجزائر إلى الخروج من هذه الدائرة المغلقة بتطبيقها لسياسات مختلفة كسياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية وسياسة الاستقلالية في بداية التسعينات، التي شكلت

[1] - علي طهراوي دومة، **تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2009-2010، ص ص27-28.

[2] - علي طهراوي دومة، المرجع السابق، ص ص27-28.

في كل مرة محاولة الأجهزة المركزية التنازل عن جزء من سلطتها المفروضة على مؤسسات القطاع العام لصالح الأجهزة الإدارية المشرفة على أنشطتها باحثة عن الفعالية، لكن الفشل كان حليف تلك السياسات لأسباب عديدة لا مجال لذكرها، وهي الوضعية التي حتمت على الدولة مرة أخرى الشروع في تطبيق سياسة جديدة ميزت الفترة الواقعة بين 1993 و1995 بإنشائها للشركات القابضة*، واعتمادها على التمويل والمراقبة باستخدام[1] صناديق المساهمة، محاولة بذلك التنازل عن نفوذها القانوني والاقتصادي لصالح الشركات القابضة، باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة على الإدارة والمراقبة، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر رقم 95-25 بتاريخ 25 سبتمبر من عام 1995، وهو القانون الذي كرس فكرة الخوصصة القطاع العام الجزائري ليكتمل بقوانين أخرى، وقد تبنت الجزائر هذا التوجه ليس من قبل الصدفة وإنما خيارا وحيدا أمام الدولة في انتقالها إلى أسلوب اقتصاد السوق.

جاءت فكرة خوصصة القطاع العام الجزائري بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي، والذي تشهد عنه الأزمة الاقتصادية المالية الخانقة التي تتخبط فيها الدولة، بالإضافة إلى الأزمة الاجتماعية والسياسية التي لم تجد بعد حلالها، وتفرض على صعيد الكثير من الاقتصاديات العالمية التي سافرت في نهج الاشتراكية وما حملته من شعارات ومبادئ تقترب من المثالية الاجتماعية وتبتعد عن الفعالية الاقتصادية الأمر الذي تسبب في هدر موارد مالية طائلة كان من الأجدر استغلالها أمثل استغلال في برامج اقتصادية هادفة تتلاءم مع واقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي بما يصل بالاقتصاد إلى حالة التوازن والاستقرار، فواقع الاقتصاد الجزائري والحالة التي آل إليها يمكن أن تعكسها بوضوح أرقام وبيانات الجدول الموالي: [2]

الجدول رقم (17): تطورات إنتاج القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة ما بين 1991-2000

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
%-2,3	%-1,5	%+5,2	%-7,0	%-8,6	%-0,5	-8,59 %	%-1,5	%-2,5	-7,0 %

المصدر: خبابة حسن، الخوصصة في الجزائر، مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ع6، 2006، ص133.

* الشركات القابضة أو ما تعرف بالشركة الأم، وهي مصطلح من صنع الفقه الفرنسي، عادة ما يكون للشركة الأم دورها الأساسي في تعيين المدراء في الوحدات الاقتصادية التابعة ودراسة وانتقاد روابط التنمية الإستراتيجية والمصادقة على مخطط العمليات والميزانية ومراقبة التنفيذ، كما تضمن خدمات متبادلة داخل المجمع كالصناديق والبحث العلمي. انظر: بركات حسينة، مجمع الشركات في القانون التجاري والمقارن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، قسم قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتروي، قسنطينة، 2009-2010، ص ص13،12.

[1] - خبابه حسن، **"الخوصصة في الجزائر: مبرراتها وعوائقها"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد6، 2006، ص ص132.

[2] - خبابه حسن، المرجع السابق، ص ص132.

تعكس أرقام الجدول بوضوح الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام، التي ظلت تمارس أنشطتها الاقتصادية بعيدة عن الكفاءة الإنتاجية، فقد سجل ناتج هذا القطاع تطورا سلبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية 200 أي خلال عشرية كاملة يفترض فيها دخول مؤسسات القطاع العام مرحلة الاستقلالية، وخضوعها للعديد من الإجراءات التي هدفت إلى إعطائها هامشا من الحرية لكن دون جدوى، فسجل القطاع الصناعي أسوء نتيجة له خلال سنة 1994 بانخفاض قدر بنسبة 5,2% مقارنة بتلك المسجلة في سنة 1997.

إن الفشل المسجل على صعيد الاقتصاد الجزائري والذي دفعها إلى تبني الخوصصة يعود حسب رأينا إلى نهج الجزائر في التنمية الذي لم يتوافق مع مواقعها الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي بالشكل الذي عرقل تلك السياسات في الوصول إلى تحقيق نتائج إيجابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية مارست الأجهزة الإدارية المشرفة على إدارة تلك المؤسسات ومتخذي القرار فيها مهامهم تابعين في ذلك للجهات الوصية مما أفقدهم الحافز على العمل وروح المبادرة والتطوير، الشيء الذي انعكس سلبا على كفاءة الجهاز الإنتاج في الجزائر وبقي تابعا في جانبه المالي[1] لدعم الدولة إلى الحد الذي أصبحت فيه المشروعات الاستثمارية العامة من حيث عددها وحجمها تفوق قدرة الدولة على الإشراف والإدارة وإحكام الرقابة.

يعد قرار الخوصصة في الجزائر نتيجة حتمية لظروف الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد ومواجهتها لحجم ثقيل من المديونية الداخلية والخارجية، في ظل عجز الموارد المالية للدولة في مواجهة الوضعية المالية الحالية، بالإضافة إلى ثقل الأعباء الاجتماعية التي تواجه الدولة من تفاقم الفقر، وارتفاع مستوى البطالة، مما أنذر بالخطر وبشر بانفجار اجتماعي وشيك. في ظل هذه المعطيات رأت الجزائر أن خيارها الوحيد في توفير الموارد المالية إضافة لتمويل العجز فيها هو التنازل عن مؤسسات القطاع العام، خاصة تلك التي اقتربت من وجودها بعجزها المالي، وتجسيد في المعارضة التي يمكن أن تواجهها هذه السياسة خاصة من قبل بعض الأطراف كالعمال والنقابات في هذا المجال، والمدافعين عن وجود القطاع العام كجهاز تابع للدولة يمثل في نظرهم هيبتها، إلى جانب ذلك، فإن قرار الخوصصة سيواجه بإشكالية أخرى أكثر دقة وتعقيدا تتعلق أساسا بتحديد أي من المؤسسات تريد الدولة خوصصتها وهو القرار الأصعب في نظرنا، فإذا تعلق الأمر بمؤسسات مفلسة فإن العملية سوف تفشل قبل بدايتها، وإن كانت مؤسسات إيرادية وإستراتيجية فإن الدولة تقع بين خيار الاحتفاظ بها باعتبارها بديلا استراتيجيا أو التنازل عنها كون ذلك يمثل بديلا هاما في تحصيل موارد مالية لتخفيف الأزمة التي تتخبط فيها.

ومن هذا المنظور فإن قرار الخوصصة في الجزائر لا يمثل سوى أسلوب للتعديل الهيكلي يكمل الأرنادة القانونية التي ارتبطت بما يدعى اقتصاد السوق في الجزائر" ومهما

[1] - خبابه حسن،المرجع السابق، ص ص134،133.

يكن فإن شروع الجزائر في عملية الخوصصة لن يخرج من القاعدة العامة في هذا المجال التي يجمع دوافع الخوصصة في أربعة مجموعات رئيسية: اقتصادية، مالية، وسياسية وأخرى اجتماعية، فالتجربة الجزائرية في الخوصصة من حيث المبدأ لم تختلف عن مثيلاتها في الدول النامية، إلا أنها سجلت فشلا كبيرا ونتائج ضحلة على أرض الواقع، مما جعل الخوصصة في الجزائر طرحا لا يزال يخضع للنقاش والتغيير بما يتواءم مع ظروف الاقتصاد الجزائري.[1]

3- انتشار الفساد:

من العوامل الاقتصادية المساهمة في تنامي الفساد وتراجع التنمية في الجزائر البنية الهشة والرثة للاقتصاد الجزائري، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على ما تدره أرباح البترول، حيث تمثل 95% من مداخيل الجزائر، إن هذا التركيز الاقتصادي على مداخيل المحروقات يجعل من الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية والحكومية بحيث يفتح الباب للموظفين الكبار من استعمال رشاوي من مختلف الأفراد لتجنب وتفادي القواعد والنظم والإجراءات العامة هذا من جهة، كما أن إتباع هذه السياسة الاقتصادية يزيد من حجم الإعانات التي تعتبر زاهية من النظام السياسي الذي يحاول أن يشتري بهاد ذمم المواطنين.

إن هذا الأسلوب الاقتصادي يزيد من حجم الإعانات، مما يفتح المجال أمام الموظفين الحكوميين بالتلاعب بهذه الأموال، وذلك اعتبارا لمقولة: "كلما زاد حجم الإعانات زاد مؤشر الفساد في المجتمع".

- **النهج الاقتصادي وأثره في انتشار الفساد :**

إن ما يميز الدولة الجزائرية هو انتهاجها للمذهب الاشتراكي باعتباره النهج الاقتصادي الذي يسمح بتنمية اجتماعية واقتصادية للجميع، غير أن هذا النهج ولد عدة أمراض دفعت الجزائر من خلاله الثمن باهضا، مما أدى إلى استبدال الأمراض القديمة التي انتشرت بشكل ملفت في المجتمع بأمراض جديدة من نوع آخر سمحت لفئة قليلة من الثراء الفاحش على حساب بقية الشعب، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة للعنف في الجزائر. والتي طالب من خلالها الشباب بضرورة التغيير بإتباع سياسة عادلة في توزيع الثروات، وهو الخطاب الواضح الذي توجه به الشباب إلى السلطة من خلال أحداث 5 أكتوبر 1988.[2]

إن هذه الضغوطات جعلت من الجزائر تتنازل عن الطرح الاشتراكي لصالح طرح جديد مبني على حرية المناقشة الاقتصادية.

إن هذا الانتقال من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادي جعل من الجزائر كغيرها من الدول النامية، أرضا خصبة لانتشار الفساد وخاصة في ظل تحول المفاهيم والقيم بظهور

[1] - خبابه حسان، المرجع السابق، ص ص134-135.
[2] - عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى، المرجع السابق، ص ص87-89.

مصادر جديدة الثروة، وهذا ما يتجلى من خلال انتشار الاقتصاد الموازي وما تفرضه الجزائر من حركة مكثفة للسوق السوداء وذلك منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات.[1]

- **الخصخصة الفوضوية:**

وتعني الخصخصة تنازل الحكومة عن شركات كثيرة لصالح لقطاع الخاص وهذا له علاقة مباشرة بتفشي الفساد أين تقوم الشركات التي ترغب في شراء مؤسسات حكومية برشوة المسؤولين للحصول عليها. إضافة إلى أن الشركات الخاصة قد تدفع أموالا كبيرة من أجل الحصول على معلومات هامة تكون لدى المسؤولين سواء عن مواصفات الحالة الفعلية للشركات التي ستطرح عاجلا للخصخصة، أو موقع المشاريع الرأسمالية المستقبلية خاصة في ظل المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات.

وتعد الخصخصة الفوضوية التي باشرتها الجزائر من بين العوامل الاقتصادية التي ساهمت في تنامي ظاهرة الفساد وتدهور التنمية، ذلك أن بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم يكن وفق قواعد عملية مضبوطة، فعملية بيع المؤسسات عادة ما تتم عن طريق الوساطات والوكلاء دون مراعاة لمصلحة العمال، وحسب رأي الأمينة العامة لحزب العمال السيدة "لويزة حنون" فإن سياسة الخصخصة العمياء قد أفقدت القطاع العام كل قدراته، وفتحت الباب واسعا أمام من لهم النفوذ السياسي في الاتجار بهذه المؤسسات وغيرها من الأملاك العمومية.

إن سياسة الاقتراض هذه قد أثرت تأثيرا بليغا على التنمية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك أن سياسة البنك الدولي تمتاز بنوع من النفاق، فمعظم البرامج التي قام بتمويلها في دول العالم الثالث كانت نتائج الإصلاح الهيكلي فيها كارثية، نادرا ما تنجح في بلدان العالم الثالث، فهي تخدم مصلحة الدول الغربية وتكرس مصالحها وتسير وفق رؤية المؤسسات المالية الدولية، فهي في الحقيقة تخفي أسلوب الزبائنية الذي تتعامل به هذه الأجهزة مع دول الجنوب خاصة في ظل عدم كفاءة النخب الحاكمة من جهة، والفساد الذي يعد أحد أهم خصائص دول الجنوب.

ولعل أهم الوسائل التي يستعملها البنك الدولي في تكريس تبعية دول الجنوب السياسية والاقتصادية له، ما يعرف في العلاقات الدولية بعامل المشروطية، ذلك أن البنك الدولي يشترط نظير تقديمه للقروض مجموعة من القيود والتي عادة ما تكون مجحفة، يزيد من ثقلها عبء الفوائد على القروض[2] فخدمة الدين مثلا بلغت سنة 1993 حوالي 86% بعد ما كانت 76% سنة 1992، ومن بين القيود التي يضعها البنك الدولي ضرورة تحديد الأسعار الخاصة بالإنتاج والاستهلاك الزراعي، وكذلك الشبكة الاجتماعية، وبالتالي فإن تطبيق هذا

[1] - عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى، المرجع السابق، ص ص87-89.
[2] - عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى، المرجع السابق، ص ص92-94.

البرنامج المقيد أفرز آثار وخيمة على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية لاسيما للفئات الأكثر حرمانا.

إن هذا التأثير لصندوق النقد الدولي يكون من خلال اهتمامه فقد بتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد ولا تهمه الآثار الجانبية لهذه البرامج، والمهم أن يكون النظام السياسي أو الحكومة تلميذا جيدا يطبق تعاليم الصندوق بحذافيرها. شرط تحقيق رضاه على الحكومة المقترضة، لذا فقد دفعت الجزائر مقابل هذه القروض تكاليف باهضة الثمن، فيكفي أن نعلم أنها دفعت 59,42 مليار دولار ما بين 1990-1998 كمبالغ في إطار ما يسمى فوائد خدمة الدين، ووجدت نفسها مجبرة على دفع أكثر من 8 مليار دولار مقابل مداخيل جبائية من البترول لا يتجاوز 10,5 مليار دولار في سنة 1995 في ظل الهبوط التام لأسعار البترول.

كما أن القروض طويلة الأجل المقدمة من طرف الصندوق يصعب مراقبتها خاصة تلك المخصصة لإنجاز المشاريع الكبرى، والتي عادة ما توكل للشركات العالمية العملاقة والتي لأسباب ربحية تقوم بالاستثمار في إنجاز هذه المشاريع في ظل انعدام القيود البيئية، فالشركات المختصة مثلا بالقطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية مثل التعدين والورق غالبا ما تجلب معها التلوث واستنزاف الموارد معتمدة على عمالة رخيصة مع إمكانية كبيرة للتهرب التام من القيوم من خلال أقنية الفساد المنتشرة في الدول النامية.[1]

الاستنتاج:

لعب الوضع الاقتصادي في الجزائر من خلال المأساة الوطنية دورا كبيرا، الأمر الذي سبب تدهورا وهشاشة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وتأثرهما على الوضع الاجتماعي للبلاد.

وظهورك هناك إصلاحات ولدت نتائج وانعكاسات أدت إلى تدهور وفشل أي قصور في برامج السياسات العامة وذلك من خلال تراجع في القطاع العام للبلاد وهشاشة القطاع الصحي والتعليمي في الجزائر.

هذا ما أدى إلى ظهور برنامج هيكلي جديد وهو الخوصصة التي جاءت تهدف إلى بناء سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعديل فيه إلا أنها كانت السبب في انتشار ظاهرة الفساد على الدولة. مما جعل هناك الفساد على البنك الدولي وتأثيره على العامل الاقتصادي وهور الرشا خاصة في المؤسسات العمومية التي جاءت بها رؤوس الأموال للبلاد.

[1] - عنترة مرزوق وعبدو مصطفى، المرجع السابق، ص94.

خاتمة

خـــــــاتمة:

إن الدور الذي لعبه الوضع السياسي واللااستقرار الأمني في الجزائر وما تسبب في تأثيرات اقتصادية واجتماعية على الدولة، لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه الجوانب الأخرى وخاصة جانب المحروقات االعامة والبترول خاصة، الذي كان يعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي الجزائري، ومن خلال تراجع الأسعار النفطية وتأثيراتها على الواقع الاجتماعي والسياسي وحتى الأمني وظهور اللااستقرار في الجزائر.

تسبب هذا الوضع إلى ظهور أزمة كبيرة خلفت خسائر مادية على البلاد وجعلت منها تفقد مكانتها الاقتصادية في السوق العالمية، بالإضافة إلى تدهور الواقع الاقتصادي في الجزائر من خلال تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي وارتفاع المديونية الخارجية وتراجع العملة الوطنية، وهذا ما جعل الجزائر تفقد مكانتها عالميا، بالإضافة أيضا إلى تدهور الحالة الاجتماعية من خلال تفاقم معدل النمو السكاني وهشة القطاع العام في الجزائر مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وانتشار الأمراض والأمية من خلال تراجع القطاع الصحي والتعليمي للبلاد.

زيادة على أن الإصلاحات السياسية التي جاءت بها الحكومة الجزائرية لم تخدم البلاد وكانت تحمل أثرا واضحا على الاقتصاد الكلي للبلاد، وذلك بارتكاز الشخصيات السياسية على الجانب الإعلامي والزراعي وإهمال المسار الاقتصادي للمحروقات العامة والبترول خاصة، الأمر الذي ترتب عنه ظهور نتائج اقتصادية وخيمة على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، ومستوى معيشة الفرد بصفة خاصة، ومن أبرز هذه النتائج مايلي:

- فشل وقصور برامج السياسات العامة.
- ظهور الخوصصة.
- انتشار الفساد.

التـــوصـــيات:

ونهاية إلى هذه النتائج التي توصلنا إليها ما نستطيع قوله أن هذه الدراسة تشكل أرضية لدراسات مستقبلية كون أنها جاءت شاملة للعديد من الجزئيات والسطحية تحتاج إلى دراسات أكاديمية معمقة والله ولي التوفيق.

ملاحق

الجدول رقم (1) مبادئ قانون 1986

الدولة الجزائرية (ممثلة سونطراك)	ملكية احتياطي المحروقات
سيطرة الدولة	أنشطة الاستكشاف والاستغلال
ممارسة أنشطة الاستكشاف والاستغلال والإنتاج	الشراكة: بين الشركات الوطنية وشريك أجنبي

المصدر: بوحتية قوي، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة، دفاتر السياسية والقانون، العدد9، جوان 2013، ص148.

الجدول رقم (2) عقود الشراكة بالمشاركة بحسب قانون 1986

شروط الشراكة association	تقاسم الحقوق والواجبات اعتمادا على نسبة المشاركة. يجب أن لا تقل نسبة سونطراك عن 51%.
خصائص الشراكة association	يتحمل الطرف الأجنبي مخاطر الاستكشاف exploration بشكل كامل. يشارك الطرفان في الإنتاج في المكامن المكتشفة يدفع كل طرف حقوق الإتاوة والضريبة على النفط بحسب نسبته في الشراكة يمول الطرف الأجنبي الاستثمار في مرحلة عملية الاستكشاف وفي حالة حصول الاكتشاف التجاري تقوم سونطراك بتعويض الطرف الأجنبي عن تكاليف الاكتشاف بنسبة 51%

المصدر: بوحتية قوي، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة، دفاتر السياسية والقانون، العدد9، جوان 2013، ص148.

الجدول رقم (3) عقود تقاسم الإنتاج (PSC) بحسب قانون 1986.

مبادئ عقود تقاسم الإنتاج	يستفيد الشريك الأجنبي كتعويض عن التكاليف، وبدل أتعاب بنقل جزء من إنتاجه عبر معابر الشحن خالية من الضرائب
خصائص عقود تقاسم الإنتاج	لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي نسبة 49% من الإنتاج الكلي للحقوق الجارية يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر عملية الاستكشاف تخلو أرباح الشريك الأجنبي من أية ضرائب، بحيث تتحمل سونطراك دفع الضرائب على الدخل عن الشريك الأجنبي والتي تعادل نسبة الضريبة العامة

المصدر: بوحتية قوي، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة، دفاتر السياسية والقانون، العدد9، جوان 2013، ص148.

الجدول رقم (4) شراكة عقد الخدمة Risk Service Contract (RSC) بحسب قانون 1986

مبادئ عقد الخدمة	يستفيد الشريك الأجنبي بتعويض للتكاليف وبدل أتعاب على المدفوعات من النوع أو نقادا خالية من الرسوم.
خصائص عقد الخدمة	تسمح هذه العقود للشريك الأجنبي باختيار نوعية المخاطرة التي يتحملها. يعتمد الدفع على نوع المخاطر التي اختارها الشريك الأجنبي. لا يستفيد الشريك الأجنبي عن أية امتيازات في حقول الإنتاج.

المصدر: بوحتية قوي، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة، دفاتر السياسية والقانون، العدد9، جوان 2013، ص148.

الجدول رقم (5): يمثل توزيع الاستثمارات والفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات.

الفروع	الباقي تنفيذه	البرامج الجديدة	المجموع
الكهرباء	04	10,8	14,8
البتروكمياء	01,66	01,3	02,96
المناجم	0,14	2,5	2,64
الحديد والصلب	6,3	7,7	14
الصناعات الميكانيكية	13	6	19
الكيمياء الخفيفة	4	1	5
مواد البناء والخزف	2,2	6,8	9
الصناعات الغذائية	8,7	2,5	11,2
النسيج	7	0,8	7,8
الخشب والورق	3	1,5	4,5
المجموع	50,14	41,5	91,64

المصدر: تجميع المعطيات من مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، ص330.

الجدول رقم (6): يمثل عدد المشاريع المستثمرة من طرف القطاع الخاص للفترة (1983-1985)

الترتيب	القطاعات	عدد المشاريع	النسبة
1	صناعات كيميائية وبلاستيكية	322	13,84
2	صناعات غذائية	319	13,70
3	مواد بناء	314	13,49

4	صناعات قطنية	284	12,20
5	صناعة حديدية	252	10,80
6	السياحة	209	08,98
7	مناجم محاجر	185	07,95
8	خدمات للمؤسسات	121	05,20
9	إنجازات عمارات	119	05,11
10	خشب وورق	109	04,68
11	مواصلات	32	01,37
12	صناعات جلدية	31	01,33
13	صناعات متنوعة	23	0,99
14	خدمات منزلية	07	0,30
15	الصيد	01	0,04
المجموع		**2,328**	**100**

Source : Abdelkarim Toudjine, *comment investir en Algérie*, p.58

الجدول رقم (7): الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة (1980-1984)

السنوات / المواد	1980	1981	1982	1983	1984	نسبة التغطية للطلب الكلي
الدقيق والسميد	2232	2250	2320	2410	2487	%42
العجائن والكسكس	98,5	1015	105	108	111	%80
الزيت الصناعي	272	280	295	299	304	%03
السكر	214,5	217	219	200	305,2	%04
مصبرات الفواكه	87,4	69	71	73	76,3	%60
مصبرات الطماطم	52,8	60	65,5	72	80	%85
الحليب الطازج والجاف	520	525	527	530	536	%65

Source : Sur la base d'ons revue statistique, n°31, p.20.

الجدول رقم (8): البرنامج الاستثماري للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بالأسعار الثابتة لسنة 1984

القطاعات / البرامج	المصاريف	هيكل المصاريف
الفلاحة والري	79	14,4
الصناعة	174,2	31,7
المحروقات	39,8	7,2
وسائل الإنجاز	19	3,5
وسائل النقل	15	2,7

التخزين والتوسيع	15,85	2,9
البريد والمواصلات	8	1,4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	45,85	8,3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	149,45	27,2
التجهيزات الجماعية	44	8

المصدر: تقرير عام المخطط الخماسي الثاني، ص173.

الجدول رقم (9): توزيع الاستثمارات المخططة على الفروع الصناعية خلال الفترة (1985-1989) بالأسعار الثابتة لسنة 1984

المحروقات	المبلغ	النسبة
المحروقات	39,8	32,2
الكهرباء	28,3	16,5
البتروكيميائية	11,1	6,5
المناجم	3	1,8
صناعة الحديد الصلب	18	10,5
المنشآت الميكانكية والكهربائية	26,6	14
الصناعات الخفيفة	5,7	3,3
الصناعة الغذائية	8,7	5,1
صناعة مواد البناء	14,4	8,4
صناعة النسيج	8,1	4,7
صناعة الجلود	1,4	0,8
صناعة الخشب	3,6	1,9
الصناعة المحلية	5	3,3
المجموع	174,2	100

المصدر: التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني، المرجع السابق، ص142.

الجدول رقم (10): تطور السكان ومعدلات البطالة خلال الفترة (1984-1991)

السنة	السكان	القوة العاملة	القوة المشتغلة	معدل البطالة
1984	20,880,000	4,374,000	3,715,509	%15,1
1987	807,00,22	4,789,000	3,978,000	%17
1989	24,700,000	5,575,000	4,616,000	%17,2
1990	25,300,000	5,812,000	4,679,000	%19,2
1991	26,000,840	6,045,000	4,822,000	%20,2

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص33.

الشكل رقم (01) يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (1984-1991)

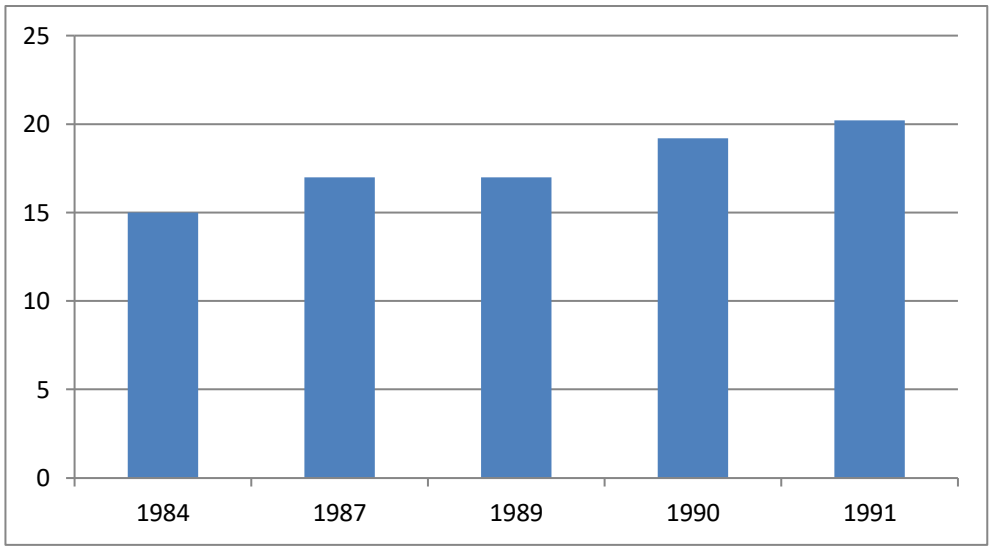

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الجدول رقم (11): تطور الهياكل الصحية من 1984 إلى 1989

السنوات	عدد السكان (مليون)	القطاع الصحي	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	القاعات المتعددة الخدمات	المركز الصحي	الأطباء	الشبه الطبي	الإدارة
1984	21	195	215	50210	285	914	9106	/	/
1986	24,4	105	261	60040	370	1147	13395	/	/
1989	25	178	261	65000	428	1500	25000	60000	396000

المصدر: يوبة حجوط وسليمان فروفي، دور القطاع الخاص الصحي في تدعيم السياسة الصحية في الجزائر في ظل مرحلة 1988-2014، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة والإدارة المحلية، 2014-2015، جامعة تيزي وزو، ص21.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتب:**

- إبراهيمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت، 2001.
- بلعيد عبد السلام، **مذكرات رئيس الحكومة الجزائرية السابق**،الشروق، 2007.
- تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، 2011.
- حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية...إلى أين؟**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، 1999.
- عاصم أحمد، **مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- عبد العالي رزاقي، **ما لا يقال سيناريوهات التغيير في الوطن العربي**، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- عبد الله بالحبيب، عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الفرنسية في ظل الأزمة 1992-1997**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، د.س.
- عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر -دراسة في الجدول الأسباب والحلول-**، منشورات جينلي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- قاسم سلاطنية وسامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2008.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- **المجلات:**

- احميدة العياشي، **"معركة التخلص من إرث بومدين"**، مجلة السنوات الشاذلي بن جديد، 2012.
- بوحتية قوي، **"قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهنات المتضاربة"**، دفاتر السياسية والقانون، العدد9، جوان 2013.
- الجريدة الرسمية، **إتفاقيات دولية، قوانين، مراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، قانون المحروقات 1986**، العدد 11، السنة خمسون، 2013.

- بن دقفل كمال، **"أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر"**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع، جامعة تيارت، الجزائر.
- عبد الوهاب ددان وحورية بن طربة، **"فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014-"**، مجلة جزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد3، العدد2، 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017،
- عاشور زيان، **"المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد36، ج1، الجلفة، الجزائر.
- حركاتي فاتح، **"دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد2، المجلد 32، 2018.
- منصوري زين، **"واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، ع2.
- كواحلة يمينة، **"تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، العدد 18، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر.
- منصوري سعدان، **"دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ع14، مارس 2018.
- السعيد هالة، **"الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصصية في الدول النامية مع تطبيق على التجربة المصرية"**، مجلة مصر المعاصرة، العدد45، 2000.
- لوصيف موسى، **"عبد السلام بلعيد طالبا ومؤطرا لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين"**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد2، 18 ديسمبر 2021.
- كربالي بغداد،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة وهران، 2005.
- عبد الوهاب دادان وحورية بن طرية، **"فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014-"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبة والمالية، العدد2، المجلد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017.
- بوقصة إيمان، **"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد3، مارس 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة- الجزائر.
- بن عابد مختارية، **"المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية –واقع وآفاق-"**، مجلة الرواق، العدد3، المركز الجامعي غليزان، سنة النشر جوان 2016.

- خبابه حسن، **"الخوصصة في الجزائر: مبرراتها وعوائقها"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد6، 2006.
- قطوش رزق وبن لوكيل رمضان، **"تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، 2017،
- مرحوم فريد ، **"أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب"**، مجلة الآفاق العلمية، مجلد 10، العدد02، 2018.

- **رسائل وأطروحات:**

- بركات حسينة، **مجمع الشركات في القانون التجاري والمقارن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، قسم قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتروي، قسنطينة، 2009-2010.
- بلبيوض خديجة، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017.
- بن بارة عبد الرزاق، **النظام الجباية البترولية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2012-2013.
- بن عراب بشير وبن عراب فاروق ، **أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر-قراءة في الأسباب والنتائج-**، جامعة بوضياف، مسيلة، 2016-2017.
- بن لخضر عيسى، **سياسة تحويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلاني ليابس-سيدي بلعباس، 2018-2019.
- حجوط يوبة وفروفي سليمان ، **دور القطاع الخاص الصحي في تدعيم السياسة الصحية في الجزائر في ظل مرحلة 1988-2014**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة والإدارة المحلية، 2014-2015.
- حشماوي مختارية، **تكوين الإطارات المسيرية الجزائرية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011-2011.

- حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- جبالي فتيحة، **المنظومة التعليمية في الجزائر –قراءة في المناهج والتقويم-**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في اللسنيات والتواصل اللغوي، قسم اللغة اعلربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
- سميرة بلعربي، **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين يوميتي لوفيغارو (LE FIGARO) وليبيراسيون) (LIBERATION من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999**، (أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال)، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2012-2013.
- شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، الجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
- طريق صدار مسعودة، **مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية (1980-2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- الطيب عبدو، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر (1954-1995)**، (رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2013-2014.
- عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017.
- علي دحمان محمد، **تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير ومالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجريبية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
- علي طهراوي دومة، **تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.

- غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- فوزي عبد الرازق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقاتها بالقطاع الفلاحي**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.
- مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- ناصري راضية، **تقسيم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية ــدراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

- **مواقع إلكترونية:**

- أبو الصناعة الجزائرية برجل، **بلعيد عبد السلام..رجل ضحى مرتين من أجل الجزائر**، يومية وطنية إخبارية شاملة المواد، 28 جوان 2020، على الرابط: https://www.elmaouiol.dz.
- بليدي صابر ، بلعيد عبد السلام سياسي عاصر أخطر المراحل في تاريخ الجزائر، العرب، الأحد 9 أوت 2020على الرابط: https://www.co-uk.cdn.ampproject.org.
- جمال الغلامي، الإحراج والإزعاج في مذكرات بلعيد عبد السلام، 4 أوت 2007، على الرابط: https://www.echouroukonline.com .
- الجنرال خالد، حاكم الجزائر الفعلي في التسعينات، 7 أوت 2019، على الرابط:https://www.bbc.com.
- حنين حجاب، ما هي الحكومة التقنوقراطية، 9 جويلية، 2017، على الرابط: www.mawdoo3.com ، اطلع عليه على الساعة 14:09.
- د.م، مولود حمروش.. الإصلاحي وإمبراطور الإعلام، البيان، رواية مجلدة 42، 10 أبريل 2010 على الرابط: https://www.albayan.ae/our-homes
- شلغوم رفيق ومولود حمروش أبو الإصلاحات السياسية والتعددية الإعلامية، 7 جويلية 2013 على الرابط: https://www.djazairess.com

- **ملتقيات:**

- عبد الحميد قومي وحمزة حايف، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، مسيلة، 15،16 نوفمبر 2011.
- عبد الله غانم وحمزة فيشوش، **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15،16 نوفمبر 2011، جامعة مسيلة.

- **محاضرات**

- بوصبيعات سوسن، **محاضرات في مقياس طرق اكتساب الملكية العقارية في التشريع الجزائري**، سنة أولى ماستر، تخصص قانون توثيق، جامعة قسنطينة، 2020-2021.
- د.م، **التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر**، محاضرة.
- سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، محاضرة، جامعة عنابة.
- عبد الله بلوناس، **البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي**، (بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع ج2، الجزائر، 26-28 أفريل 2006).
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2000.

- **كتب أجنبية:**

- Hocine Benissad, *Algérie restructurations et reformes économiques (1979-1993)*, Algérie.

فهرس

العنوان	الصفحة
شكرا وعرفان	
إهداء	
مقدمة.....	**أ-و**
الفصل التمهيدي	
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل المأساة الوطنية (1990-1980)....	08
أولا: الأزمة النفطية.....	08
ثانيا: المخططات الاقتصادية.....	13
ثالثا: نشاطات القطاع الصناعي والزراعي.....	25
انعكاس الوضع الاقتصادي على المجتمع.....	31
أولا: البطالة.....	31
ثانيا: الصحة.....	33
ثالثا: التعليم.....	35
رابعا: الفقر.....	37
الفصل الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي إبان المأساة الوطنية في الجزائر (1990-2000)	
1- الواقع الاقتصادي	40
1-1- الأزمة النفطية وتأثيراتها على مداخيل الدولة.....	40
1-2- تراجع الإستثمار المحلي والأجنبي	45
1-3- ارتفاع المديونية.....	48
1-4- تراجع العملة الوطنية.....	49
2- الواقع الاجتماعي	54
2-1- الفقر	54
2-2- البطالة	56
2-3- قطاع الصحة	66
2-4- قطاع التربية والتعليم.....	68
الفصل الثاني: أهم الإصلاحات السياسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري إبان المأساة الوطنية	
1- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة مولود حمروش.....	71
2- الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكومة بلعيد عبد السلام.....	73
3- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الفترة الانتقالية وما بعدها	77

الفصل الثالث: نتائج المأساة الوطنية على الاقتصاد الجزائري	
1- فشل وقصور برامج السياسات العامة.....	86
2- ظهور الخوصصة وسياسة الانفتاح الاقتصادي.....	88
3- انتشار الفساد.....	93
خاتمة.....	99
ملحق.....	102
أهم المصادر والمراجع.....	111

الـمـلـخص:

كخلاصة لما تطرقنا له في هذا البحث حول الأوضاع الجزائرية في الجزائر خلال المأساة الوطنية ، والأوضاع الأخرى التي تتبعها السياسية، والأمنية والإجتماعية والتي كانت سببا في ظهور الأزمة السياسية الإقتصادية(1990-2000)، أي منذ إنتهاء الفترة البومدينية إلى ظهور الشادلي بن جديد، وهذا من خلال العرقلة التي عرفتها الجزائرٌإقتصاديا وإجتماعيا ، منذ ظهور الأزمة النفطية وتراجع أسعارها وإرتفاع المديونية، وتراجع العملة الوطنية والإستثمار المحلي للبلاد، وهذا ما نتج عنه تدهور إجتماعي كبير أدى إلى إنتشار الفقر والبطالة ، وتدهورالوضع الصحي والتعليمي في الجزائر، مما دفع بالحكومة الجزائريةإلى إصدارإصلاحات سياسية وإقتصادية لتحسين الوضع السائد في البلاد، إلا أن هذه الإصلاحات باءت بالفشل مما أدى الى إنتشار ظاهرة الفسادفي كل المجالات ، ما جعل الاقتصاد الوطني يتراجع ويتدهور عالميا ووطنيا.

الكلمات المفتاحية:

الأوضاع الإٌقتصادية – المأساة الوطنية- الإستثمار- الأمن- البطالة- الفقر- المديونية – الفساد.